الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

05 نبذة عامة عن الشركة

17 ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2021

33 إدارة المخاطر والالتزام

23 نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع

40 الالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

27 نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية

43 القوائم المالية 31 ديسمبر 2021

نبذة عامة عن الشركة

أنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف العام 1974، بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة. والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 1,050 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما: الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.

الفرع المصرفي
مملكة البحرين

المركز الرئيسي
المملكة العربية السعودية

رؤية الشركة:

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

رسالة الشركة:

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

رأس المال المصرح به

1,200

مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع

1,050

مليون دولار أمريكي

مجلس إدارة الشركة

معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ/ يوسف عبدالله حمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين

سعادة الأستاذ/ عبدالله بن عبدالرحمن النمله
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ/ عبد الله بن سالم الحارثي
عضو مجلس الإدارة
سلطنة عمان

سعادة الأستاذة/ طيف سامي الشكرجي
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق

سعادة الأستاذ/ خالد حسين العمر
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت

سعادة الأستاذ/ عبد الله علي الكواري
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر

سعادة الأستاذ/ أشرف محمد محمد نجم
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية

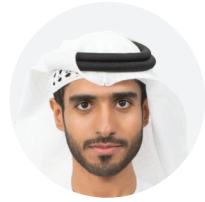

سعادة الأستاذ/ سلطان أحمد الجنيبي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ/ ماجد خميس الدرمكي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ/ مشعل بن سالم العتيبي
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت

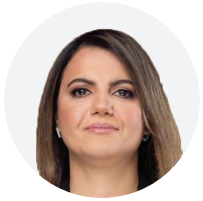

معالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار العليا

- معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح ..... رئيس اللجنة
- معالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش ..... عضو اللجنة
- الأستاذ/ عبدالله سالم الحارثي ..... عضو اللجنة
- الأستاذ/ مشعل سالم العتيبي ..... عضو اللجنة
- الأستاذ/ ماجد خميس الدرمكي ..... عضو اللجنة

لجنة المخاطر والالتزام

- الأستاذ/ عبدالله سالم الحارثي.....رئيس اللجنة
- الأستاذ/ أشرف محمد محمد نجم.....عضو اللجنة
- الأستاذ/ عبدالله علي الكواري.....عضو اللجنة

لجنة التدقيق

- الدكتور/ عبدالله بن عبدالرحمن النمله.....رئيس اللجنة
- الأستاذ/ سلطان أحمد الجنيبي.....عضو اللجنة
- الأستاذة/ طيف سامي الشكرجي.....عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والتعويضات

- الأستاذ/ يوسف عبدالله حمود.....رئيس اللجنة
- الأستاذ/ خالد حسين العمر.....عضو اللجنة
- الأستاذ/ ماجد خميس الدرمكي.....عضو اللجنة

الإدارة التنفيذية

المركز الرئيسي: الريـاض

الأستاذ/ إبراهيم حمود المزيد
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ فهد عبدالله الحقباني
الشؤون المالية والإدارية

الأستاذ/ دخيل الله عبدالله الزهراني
الاستثمار

الأستاذ/ مجدي محمد الكفراوي
الشؤون المالية

الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالرحمن الفريح
الموارد البشرية والشؤون الإدارية

الأستاذ/ سيد محمود عثمان
تقنية المعلومات

الأستاذ/ خالد صالح الزغيبي
المستشار القانوني

الأستاذ/ يوسف سامي يوسف
التدقيق الداخلي

فرع الشركة: مملكة البحرين

الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني
مدير عام الفرع

الأستاذ/ محمود سلمان
الشؤون الإدارية والمالية

الأستاذ/ مارك دوندي
الخزينة وأسواق المال

الأستاذ/ سمير مجيبا - الأستاذ/ عصام خالد
الائتمان

الأستاذ/ محمدين حميد منجرا
العمليات

الأستاذ/ نتن قوبتا
إدارة المخاطر

الدكتور/ أسامة أحمد مختار
المستشار القانوني

الأستاذ/ لالت بكرو
التدقيق الداخلي

الأستاذ/ شيلي جوز
مسؤول الالتزام

الأستاذ/ مسعود مراد
تقنية المعلومات

THE ARAB INVESTMENT COMPANY
الشركة العربية للاستثمار

كلمة رئيس مجلس الإدارة

معالي الأستاذ/عبدالعزيز بن صالح الفريح

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني نيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للشركة للعام المالي 2021، الذي يعكس النتائج المالية للشركة خلال السنة الماضية وفقًا لأدائها، إضافة إلى تطور سير العمل الخاص بمشاريعها، ولا أدلّ على ذلك من الثبات والتدرج في تحقيق العوائد المالية بشكل متنامٍ وملموس، ففي الوقت الذي أغلقت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة عدداً من الشركات حول العالم، أمضت الشركة العربية للاستثمار قرابة خمسين عاماً من النجاح والاستقرار في ظل الدعم اللامحدود الذي تحظى به من قبل الدول المساهمة.

فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي صاحبت أزمة كورونا فكادت أن تشل الاقتصاد العالمي برمّته، واصلت الشركة العربية للاستثمار مسيرتها بتحدٍ وإصرار فحققت أرباحاً بقيمة 30.2 مليون دولار أمريكي، محافظة بذلك على النهج الذي تتبعه، وبما يتواءم مع متطلبات الظروف الراهنة، كما برهنت بكل اقتدار على كسب ثقة مساهميها من خلال الحفاظ على متانة مركزها المالي.

إننا في الشركة العربية للاستثمار نتطلّع لاستشراف المستقبل الواعد بخطىً ثابتة وفق إستراتيجيات محددة ومدروسة تبناها مجلس الإدارة والقائمون على الشركة الذين لديهم المقدرة المهنية على اقتناص الفرص الاستثمارية ذات العوائد المجزية.

وفي الختام، أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان لحكومات الدول المساهمة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحكومة مملكة البحرين حيث الفرع المصرفي للشركة نظير ما تقدمه المملكتان من دعم واهتمام ومثابرة على مختلف الأصعدة.

كما يطيب لي أن أشكر زملائي أعضاء المجلس جميعاً، والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة تقديراً لجهودهم المتميزة طوال العام من أجل تلبية تطلعات السادة المساهمين، متمنياً للشركة المزيد من التقدم والنجاح.

والله ولي التوفيق،،،

كلمة الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ إبراهيم بن حمود المزيد

السادة مساهمي الشركة العربية للاستثمار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

في ظل التغيرات المتلاحقة التي شهدها العام 2021، ومع بدء التعافي العام من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل والعربي بوجه خاص، حرصت الشركة العربية للاستثمار على تعزيز إيراداتها من مداخيلها الثابتة لدعم أدائها في الأسواق التي تعمل بها واستطعنا المحافظة على وتيرة ثابتة في إيرادات الشركة التشغيلية الناجمة عن استثماراتها، وزيادة إيراداتها المباشرة وغير المباشرة للمحافظة على نموذج العمل المتبع بما يتماشى مع ظروف المرحلة، ويعزز الرسالة التنموية للشركة.

لقد عملنا في الشركة قدر المستطاع على تحديث الإجراءات، وتخطي التحديات والتأثيرات السلبية التي مرت بها أسواق المنطقة نتيجة لانتشار وباء كوفيد - 19، باتخاذ عدد من الاستراتيجيات والتدابير والخطط البديلة، تمكنا من خلالها من الوصول إلى مستوى أكثر أماناً واستقراراً.

كفريق عمل واحد عملنا بجهد كبير بما يعزز الاستغلال الأمثل للفرص الاستثمارية المتاحة والمولّدة للدخل، فتم الدخول في مشاريع جديدة، كما تم التخارج من بعض المشاريع المتعثرة. ويمكننا القول إننا استطعنا تحقيق إيرادات تشغيلية جيدة بالرغم من الظروف المحيطة، وذلك من خلال الاستنارة بتوجيهات مجلس إدارة الشركة، وبجهود فرق العمل المتخصصة لدينا.

وقد حققت الشركة خلال العام 2021 أرباحاً صافية بلغت 30.2 مليون دولار أمريكي بزيادة 3% عن الأرباح المحققة في العام 2020. كما بلغ إجمالي الموجودات قرابة 1,815,691 دولار أمريكي بزيادة نسبتها 2.3% عن العام 2020. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 1,363,744 دولار أمريكي بزيادة نسبتها 3.9% عن العام 2020. وقد بلغ حجم الاستثمارات في المشاريع والصناديق الاستثمارية 434.6 مليون دولار أمريكي استوعبت 28 مشروعاً في عشر دول عربية توزعت على تسعة قطاعات تشمل الاستثمار والتمويل، والبنوك، وإنتاج الأغذية، والمواد الأساسية، والاتصالات، والطاقة، والخدمات الاستهلاكية، والعقار، والمرافق العامة. من جانب آخر، قامت الشركة بتعزيز محفظتها الاستثمارية عن طريق إبرام العقود مع الشركات الأخرى وذلك ضمن خططها التوسعية في تنويع مصادر الدخل. من ذلك الدخول في الاستثمار مع شركة أكواباور في مجال المياه والطاقة في المملكة العربية السعودية بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى مجموعة إي فاينانس

للاستثمارات المالية والرقمية في جمهورية مصر العربية بمبلغ 32 مليون دولار أمريكي.

حرصت الشركة خلال العام 2021 على الاستمرار في تنفيذ سياستها الخاصة بالاهتمام والعناية بتطوير رأسمالها البشري، وذلك من خلال إلحاق منسوبيها على رأس العمل بعدد من الدورات والبرامج التدريبية لصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم، حيث تم الالتحاق بعدد من الدورات المختلفة داخلياً وخارجياً شملت إدارة الأصول والالتزام والتدقيق، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة المخاطر والالتزام، وتقنية المعلومات وغيرها.

وفي مجال التقنية، حرصت الشركة على مواكبة التطورات التقنية المالية في تعاملاتها لتوفير بيئة عمل متطورة وآمنة، وذلك من خلال ترقية الأنظمة المالية لتدعم نظام معدل الفائدة الخالي من المخاطر، وترقية أنظمة الخزينة التقنية إلى أحدث الإصدارات. أيضاً قامت الشركة خلال العام 2021 بتنفيذ مشروع التحول التقني إلى سعر الفائدة البديل كداعم لخطة التحول الرقمي في الشركة، وترقية النظام البنكي الرئيسي لمواكبة التغييرات التي قد تنجم عن الانتقال لأسعار الفائدة المرجعية البديلة.

ونؤكد التزام الشركة برسالتها التي تتضمن بناء وتقوية الشراكات وعلاقات التعاون الممكنة مع العملاء والشركاء المحليين والعالميين التي من شأنها تعزيز محفظة أعمالها وتحقيق عوائد إيجابية أفضل لمساهميها. وسوف تواصل الشركة تركيز جهودها من أجل تنفيذ الأهداف التي أنشئت من أجلها بموازاة توجهاتها الاستراتيجية الموضوعة بحسب رؤية مجلس الإدارة ووفقاً للبرامج الملائمة لآلية سير العمل فيها.

وفي الختام، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى معالي رئيس مجلس الإدارة والسادة الأعضاء الموقرين على دعمهم اللامحدود الذي يساهم في الارتقاء بالشركة إلى مستوى أعلى من النمو والنجاح، كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال العام المالي 2021 بالرغم من الصعاب والتحديات، كما أعبر عن خالص شكري وتقديري لجميع الأطراف ذات الصلة والشركاء على تفهمهم وثقتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

الدولة	مبلغ المساهمة (بالدولار الأمريكي)	نسبة المساهمة %
المملكة العربية السعودية	173,848	16.56
دولة الكويت	173,848	16.56
الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي	142,641	13.58
جمهورية العراق	116,243	11.07
دولة قطر	90,841	8.65
جمهورية مصر العربية	77,268	7.36
الجمهورية العربية السورية	63,396	6.04
دولة ليبيا	66,170	6.30
جمهورية السودان	29,696	2.83

الدولة	مبلغ المساهمة (بالدولار الأمريكي)	نسبة المساهمة %
مملكة البحرين	18,960	1.81
الجمهورية التونسية	18,960	1.81
المملكة المغربية	18,960	1.81
الجمهورية اللبنانية	17,875	1.70
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	17,875	1.70
سلطنة عمان	16,918	1.61
المملكة الأردنية الهاشمية	3,569	0.34
الجمهورية اليمنية	2,932	0.27
المجموع	**1,050,000**	**100.00**

ملخص النتائج المالية
للشركة للعام 2021

حققت الشركة أرباحاً صافية بنهاية العام المالي 2021 بلغت 30,187 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 29,260 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2020، بنسبة ارتفاع قدرها 3 %. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2021 حوالي 47,968 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 38,945 ألف دولار أمريكي للعام المالي 2020 بارتفاع بلغت نسبته 23 %. فيما بلغت المصروفات العمومية والإدارية عن العام المالي 2021 مبلغ 18,643 ألف دولار أمريكي مقارنة مع 17,163 ألف دولار أمريكي بنهاية العام الما لي 2020 بارتفاع قدره 1,480 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 9 %. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العام المالي 2021 نتيجة استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-).

وقد بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2021 حوالي 1,815,691 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 1,775,067 ألف دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2020، وذلك بارتفاع قدره 40,624 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 2.3 %.

كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2021 حوالي 1,363,744 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,313,110 ألف دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2020، بزيادة بلغت نسبتها 3.9 %.

وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بلغت نسبته 1.7 %، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 2.3 % عند نهاية العام المالي 2021. ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعام المالي 2021، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام المالي 2020:

صافي الأرباح	إجمالي الأصول	إجمالي الدخل التشغيلي	إجمالي حقوق المساهمين	مصاريف إدارية وعمومية
30,187	1,815,691	47,968	1,363,744	18,643
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي

مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2020 - 2021)

نسبة العائد على متوسط الموجودات

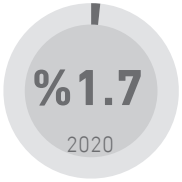

نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين

نسبة العائد على رأس المال

نسبة كفاية رأس المال

وتوضح الرسوم البيانية التالية موجودات الشركة العربية للاستثمار، وحقوق مساهميها، والعائد على متوسط الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، وصافي الأرباح خلال العامين (2020 - 2021) بملايين الدولارات الأمريكية:

إجمالي الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

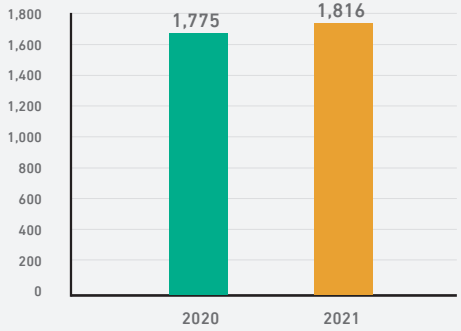

إجمالي حقوق المساهمين

(مليون دولار أمريكي)

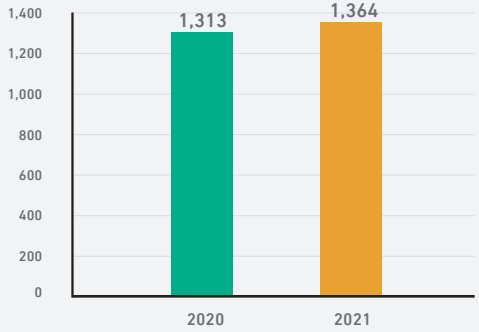

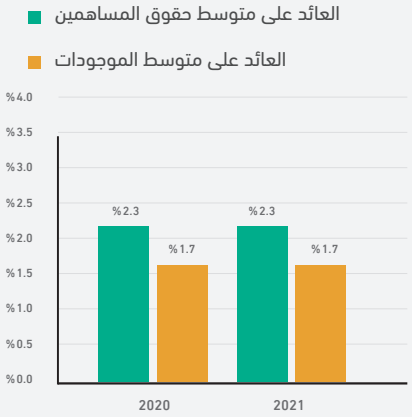

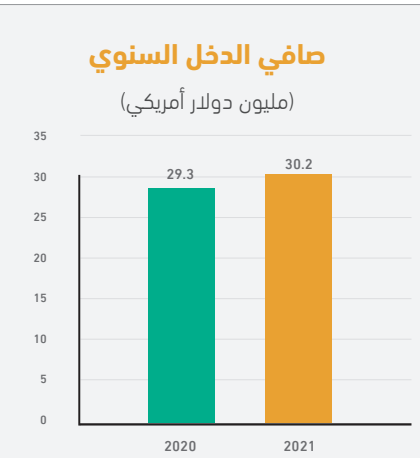

في مجال إدارة الشركة:

تُعد خطوات الشركة الواثقة لتحقيق رسالتها الاستثمارية والتنموية ركيزة أساسية تستند إليها لتلبية رغبات وتطلعات الدول المساهمة فيها إلى دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتلتزم إدارة الشركة بتحقيق ذلك عبر تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الأنظمة وأكثرها فعّالية في مجال الإدارة والاستثمار وإدارة الأصول، مؤكدة دائماً على أن تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية ومواصلة النجاح في طليعة أولوياتها. وضمن الإطار التنظيمي، اعتمدت الجمعية العامة للشركة تشكيل مجلس الإدارة لدورته السادسة عشرة الجديدة، كما قام المجلس من جانبه بإعادة تشكيل لجانه المتخصصة لمساندته في تأدية مهامه بشكل فاعل.

وقد واصل مجلس إدارة الشركة الدور الرقابي والإشرافي المنوط به وفقاً لأنظمة الشركة، حيث عقد خمسة اجتماعات دورية خلال العام، صدر عنها عدد من القرارات التي حدد بموجبها آلية سير العمل وخطوات تنفيذه بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير المطبقة في هذا الشأن. وفي السياق ذاته، مارست لجان المجلس المتخصصة مهامها ومسؤولياتها. وقد اطمأن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعاته، وتقارير لجانه المتخصصة، وتقارير الإدارة التنفيذية، على مسيرة وأداء الشركة ونجاحها في تحقيق نتائج جيدة. علاوة على ذلك، أنجزت الشركة تنفيذ معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها خطتها التشغيلية السنوية، وذلك في إطار سياساتها العامة وتوجيهات وقرارات مجلس الإدارة، مما ساهم في المحافظة على وضع الشركة المتميز بين الشركات العربية المشتركة.

كما خضعت أعمال الشركة خلال العام لعمليات مراجعة دورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق، للتحقق بشكل موضوعي ومستقل من كفاية وفعّالية أنظمة الرقابة الداخلية لكافة العمليات والأنشطة بالشركة، وتقويم مدى التزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية.

لاشك أن هناك تحديات كثيرة، لعل أبرزها تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي يملي على الشركة تكثيف جهودها الرامية إلى خدمة الاقتصاد العربي، رغم المعوقات التي تعترض سبيلها، حيث تعمل الإدارة حالياً على إعداد خطة استراتيجية جديدة لنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي لتلبية طموحات الشركة وتوجهاتها التنموية والمستقبلية.

تطوير الخدمات المساندة:

في ظل الجهود المتواصلة من إدارة الشركة لتطوير العمل المؤسسي بما يخدم بيئة العمل ويحقق الأهداف المرجوة والتطلعات المستقبلية، نفذت الشركة خلال العام المالي 2021 برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تطوير نظم تقنية المعلومات وتطوير الموارد البشرية.

نظم تقنية المعلومات:

كثفت إدارة الشركة جهودها المتواصلة لتنمية قدراتها وإمكانياتها في مجال تقنية المعلومات بما يخدم بيئة العمل ويحقق الأهداف المرجوة والتطلعات المستقبلية ومواكبة التطورات المستمرة. وقد شهد العام المالي 2021 تطوير مجموعة من أنظمة الشركة التقنية لتتوافق مع أفضل المعايير المحلية والدولية.

وفي إطار تحسين النظام البنكي للشركة، والمصمم لدعم كافة الأعمال المصرفية وعلى رأسها القروض والوثائق البنكية والحسابات والبيانات المالية، قامت الشركة بترقية النظام البنكي الرئيسي لمواكبة التغيرات التي قد تنجم عن الانتقال لأسعار الفائدة المرجعية البديلة. كما تمت ترقية أنظمة الخزينة التقنية إلى أحدث الإصدارات. كما تم تنفيذ مشروع التحول التقني إلى سعر الفائدة البديل واستيفاء جميع متطلباته.

ودعماً لخطة التحول الرقمي في الشركة، تم تطوير البنية التحتية للشبكات وذلك بتحديث منظومة الموجهات والموزعات حيث توفر المنظومة الجديدة كفاءة عالية وإمكانيات تقنية متطورة.

الموارد البشرية:

تعمل الشركة بشكل عام على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال استراتيجية تشتمل على مجموعة من السياسيات والممارسات المتعددة بشكل يتوافق مع توجهات الشركة ورسالتها ورؤيتها ووفق خطة العمل السنوية ومستجداتها. ويأتي اهتمام الشركة بتطوير رأس مالها البشري في مقدمة أولوياتها إذ تولي ذلك اهتماماً كبيراً من خلال تطوير قدراتها وتحفيزها ومعالجة التحديات التي قد تؤثر على إنتاجيتها أو عدم القدرة على استمراريتها وللحفاظ على بيئة عمل إيجابية محفزة وذات إنتاجية. وقد واصلت الشركة خلال العام الاهتمام بتطوير وتدريب كوادرها البشرية من خلال تنمية قدراتهم وكفاءاتهم بما يتماشى مع الظروف السائدة واحتياجات الشركة الحالية والمستقبلية واشتراطات الجهات الإشرافية، وذلك من خلال الاشتراك ببعض البرامج التدريبية والتدريب على رأس العمل. حيث شارك خلال العام عدد من منسوبي الشركة في برامج تدريبية داخلية وخارجية وورش عمل تشمل: إدارة الأصول والالتزامات، والتدقيق، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر العمليات، وإدارة المخاطر والالتزام، والقروض، والامتثال، وتقنية المعلومات.

تعزيز العمل المؤسسي:

يشكل العمل المؤسسي الركيزة الأساسية لدى الشركة، حيث تلتزم بكافة أنشطتها بالأنظمة والقوانين المتبعة، مسترشدة بمبادئ الحوكمة والشفافية، وبقرارات مجلس الإدارة، وتوجيهات الجهات الرقابية مما يضفي على أنشطتها مزيداً من المرونة والملاءمة مع متطلبات العمل ومستجداته.

الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة:

التزاماً بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة كجزء من فلسفة الشركة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، وتنفيذ خططها الواعدة، وضعت الشركة حزمة من التدابير والسياسات التي من خلالها تحدد الأدوار وتوزع المسؤوليات، لخلق بيئة عمل منظمة تستطيع تنفيذ أنشطتها بكل دقة وأريحية مع مراعاة الجوانب الفنية ومتطلبات الجهات الرقابية. ويتولى مجلس الإدارة متابعة تطبيق أنظمة الحوكمة بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية، واحتياجات سوق العمل، وذلك للتحقق من صحة ودقة تطبيق الأنظمة وضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والشفافية. لذا فقد أنشأ المجلس عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي: لجنة الاستثمار العليا، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة الترشيحات والتعويضات. كما أن هناك لجاناً داخلية دائمة من الإدارة التنفيذية، ومن أهمها: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأوراق المالية، ولجنة الموجودات والمطلوبات. وجميع هذه اللجان مكلفة بمهام وصلاحيات متفاوتة بغية تنظيم العمل المؤسسي بمهنية عالية.

نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع

على الرغم من التقلبات الاقتصادية وتواصل حالة عدم اليقين التي سادت عدداً من الدول العربية وما أفضت إليه من ضبابية في البيئة الاستثمارية والظروف المتباينة التي واجهت مناخ الاستثمار إقليمياً وعالمياً، إلا أن الشركة استطاعت وبنجاح تحقيق نتائج مالية جيدة متجاوزة بذلك التحديات التي واجهتها في الاستثمار في المشاريع. حيث واصلت الشركة دعم مسيرة التنمية والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال الاستثمار في المشاريع التي تسهم في تنمية الموارد العربية والاهتمام بالمشاريع المشتركة التي تدعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

وفي هذا السياق، استمرت الشركة في متابعة وتقويم أوضاع محفظة المشاريع القائمة ومواصلة التخارج من بعض المساهمات المتعثرة والمشطوبة، والبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في الدول والقطاعات المستهدفة، ومتابعة وتعزيز استثمارات الشركة في محفظة الصناديق والأسهم العربية. كما قامت الشركة بمراجعة وتحديث لائحة الاستثمار التي تحكم عمل إدارة الاستثمار وذلك في ضوء تجربة الشركة في تطبيق اللائحة وتغير متطلبات وظروف الاستثمار.

وبالمواءمة مع أهداف الشركة للبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في الدول والقطاعات المستهدفة، كثفت إدارة الشركة متابعتها للتطورات التي تشهدها مجالات الاستثمار في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار قامت الشركة بدراسة ومتابعة العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وتم الاعتذار عن بعضها بسبب عدم جاذبية نتائج تقييمها، ونجحت الشركة في الاستثمار في فرصتين استثماريتين واعدتين إحداهما في مجال الطاقة والمياه في المملكة العربية السعودية وهي شركة أعمال المياه والطاقة (أكواباور) المدرجة في مؤشر السوق السعودي (تاسي) بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي، والأخرى مرتبطة بقطاع التحول الرقمي والمدفوعات الإلكترونية في جمهورية مصر العربية وهي مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية المدرجة في البورصة المصرية بمبلغ 32 مليون دولار أمريكي.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية كما في 2021/12/31م حوالي 434,559 ألف دولار أمريكي، وتمثل ما نسبته 41 % من رأسمال الشركة المدفوع، وبارتفاع حوالي 15 % عن إجمالي استثمارات الشركة في عام 2020. حيث تضمنت محفظة المشاريع 28 مشروعاً استثمارياً بإجمالي استثمارات بلغ حوالي 421,546 ألف دولار أمريكي، وصندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثمار يبلغ حوالي 13,013 ألف دولار أمريكي.

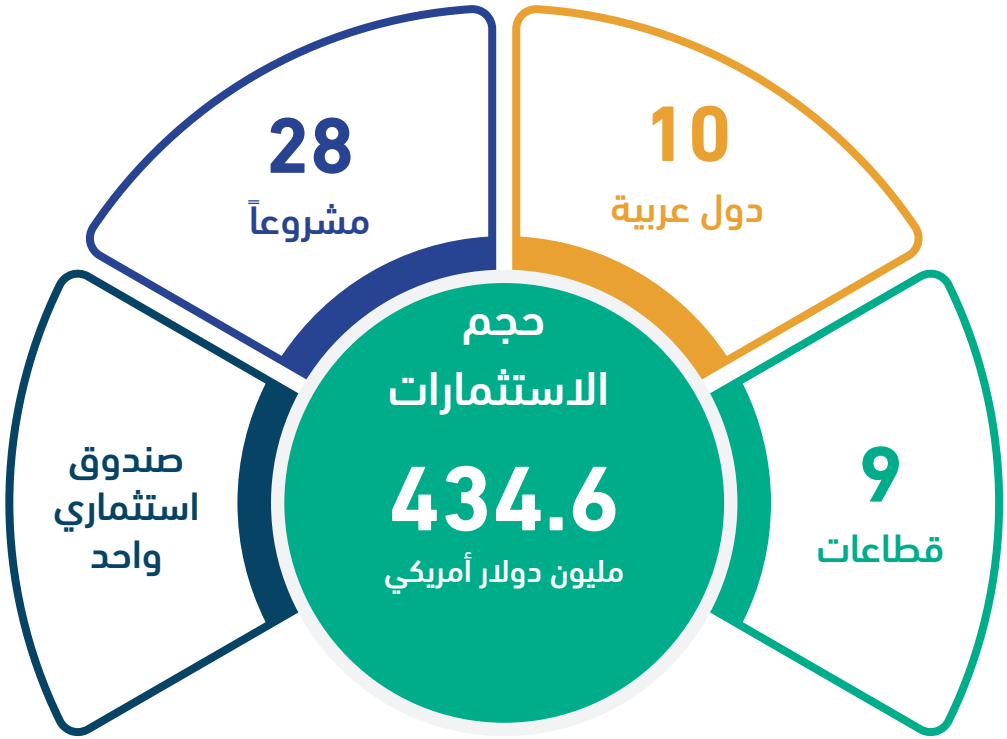

وقد توزعت إجمالي استثمارات الشركة في المشاريع جغرافياً على 10 دول عربية، وقطاعياً على 9 قطاعات في مجالات مختلفة تشمل الاستثمار والتمويل، والبنوك، وإنتاج الأغذية، والمواد الأساسية، والاتصالات، والخدمات الاستهلاكية، والعقار، والمرافق العامة، والطاقة.

التوزيع الجغرافي لمشاريع المحفظة:

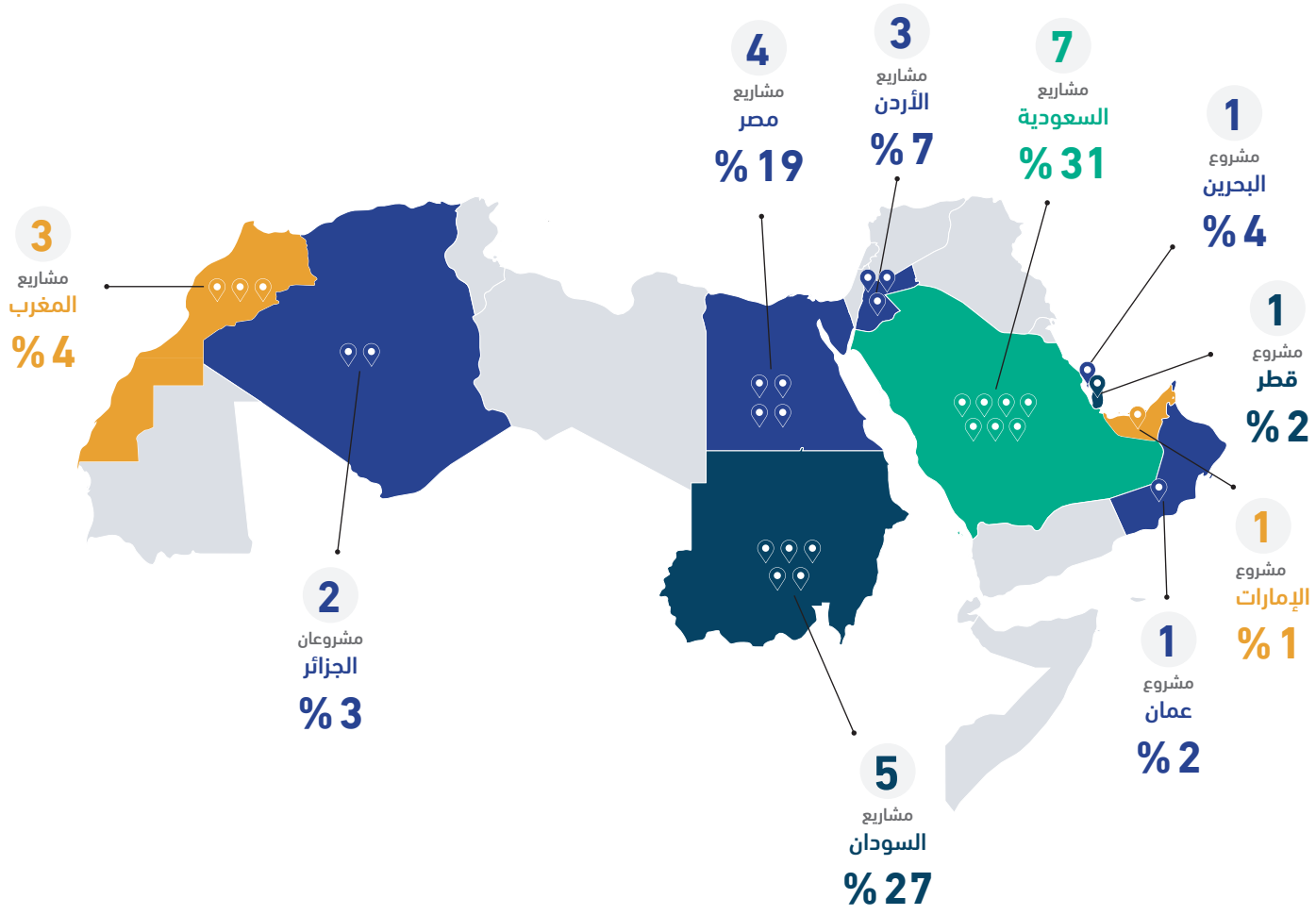

وقد حرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها إدارات المشاريع وجمعياتها العمومية من خلال بذل جهود مميزة لمعالجة المشكلات وتذليل العقبات التي واجهتها بعض المشاريع، بالإضافة إلى التوصية باستغلال الفرص بالتنسيق مع إدارات المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة فيها من خلال ممثلي الشركة في مجالس إدارة المشاريع واللجان المتخصصة. كما كرست الشركة جهودها للبحث عن الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات حيث أنجزت تقييماً ودارسات لفرص استثمارية واعدة على مستوى الوطن العربي.

نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية

بالإضافة إلى نشاطها الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة أيضاً مجموعة واسعة من الخدمات المالية عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، والذي يعمل كمصرف قطاع جملة تقليدي بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وفي هذا الجانب، يعتبر النشاط المصرفي من أهم مجالات الأعمال حيث يلعب دوراً أساسيًا في تعزيز نشاط الاستثمار في المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يعاد استثماره لتوفير المزيد من الدعم لتلبية الاحتياجات التمويلية للدول المساهمة، مما يعزز دور الشركة العربية للاستثمار كمحفز للاستثمار في الوطن العربي. ويوفر الفرع المصرفي لعملائه من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص بما فيها الشركات، خدمات مالية متنوعة. كما يتمتع الفرع المصرفي بشبكة واسعة من العلاقات المصرفية مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم، تدعمها كفاءات مصرفية مؤهلة تتمتع بخبرات مهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي، ومزودة بتقنيات حديثة ومتطورة سعياً للارتقاء لأفضل مستويات الممارسات المصرفية. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة على المستويين العالمي والإقليمي، فقد استمر الفرع في بذل جهوده لإدارة نشاطاته المصرفية لتحقيق الأهداف المرجوة للشركة، وذلك عبر تبني نهج سليم وحصيف في تعامله مع التحديات والآثار السالبة المستمرة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19). وقد تركزت جهود النشاط المصرفي خلال العام المالي 2021 بشكل رئيسي على حشد الموارد، وإدارة السيولة، واتباع نهج انتقائي تجاه فرص الأعمال، والمراقبة الدقيقة لمحفظة الأصول المصرفية وذلك وفقاً للتوجيهات الرقابية وأفضل ممارسات السوق ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). وقد بلغ مجموع الأصول المصرفية في نهاية العام المالي 2021 مبلغ 1,324مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,370 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2020، بانخفاض بلغت نسبته 3 %. ويبيّن الجدول التالي مكونات ونسب محفظة الأصول المصرفية في نهاية العام المالي 2021:

مكونات محفظة الأصول المصرفية كما في 2021/12/31

محفظة سوق المال	محفظة الأوراق المالية	محفظة التسهيلات الائتمانية	أصول أخرى
301	742	269	12
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
%23	%56	%20	%1

نسب مكونات محفظة الأصول المصرفية في نهاية العام المالي 2021:

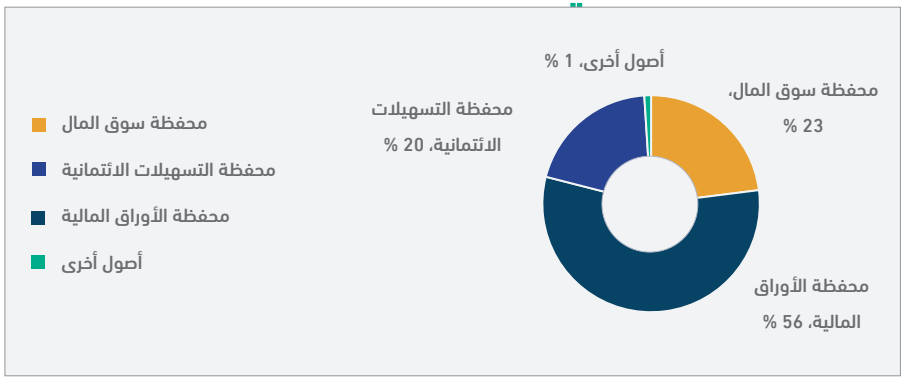

وقد توزعت محفظة الأصول بين مختلف أنشطة إدارات الأعمال على النحو التالي:

الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية:

استمرت البنوك المركزية والحكومات خلال العام المالي 2021 بتقديم الدعم المستمر من خلال السياسات النقدية والمالية التي كان لها تأثير إيجابي وساهمت في انتعاش اقتصادي سريع وقوي في عدد من الاقتصادات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطلب المتزايد الذي لم تتم تلبيته بالشكل الكامل بسبب الاضطراب الكبير في سلاسل التوريد نتيجة لعمليات الإغلاق بسبب الوباء قد أدى إلى ضغط تضخمي على مستوى العالم مما زاد من التقلبات في الأسواق العالمية.

وقد حافظت إدارة الخزينة على توفير السيولة والتمويل المطلوب لأنشطة إدارات الأعمال وساهمت في تحقيق ربحية الشركة من خلال إدارتها للموجودات والمطلوبات واستثماراتها في الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

وبلغت محفظة الأوراق المالية 742 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2021 بالمقارنة مع 784 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 5 % بعد إعادة التقييم وإعادة التوازن بين محفظتي السندات ذات أسعار الفائدة الثابتة وذات أسعار الفائدة المتغيرة.

كما بلغت محفظة أسواق المال (الودائع لدى البنوك وسندات الخزانة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي) 301 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2021 مقابل 282 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2020، مما يعكس زيادة بنسبة 7 % نتيجة ارتفاع مستوى السيولة بنهاية العام.

بلغت الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية 262 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2021 مقارنة بـ 327 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2020، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 20 % وذلك نتيجة لسداد الودائع غير المصرفية في الربع الرابع من عام 2021 دون التمكن من تعويضها بودائع جديدة قبل نهاية العام، ولكن تم التخفيف من وطأتها من خلال زيادة السيولة عبر تفعيل أنشطة اتفاقيات إعادة الشراء (Repo).

قامت الشركة استباقياً بإدارة مشروع الانتقال من سعر الفائدة المرجعي (اللايبور)، كما قامت بترقية النظام البنكي الرئيسي خلال العام المالي 2021 لمواكبة التغييرات التي قد تنجم عن الانتقال لأسعار الفائدة المرجعية البديلة.

محفظة الأوراق المالية	محفظة سوق المال	الودائع المقبولة
742	301	262
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
%5	%7	%20

التسهيلات الائتمانية:

أظهرت الأسواق العالمية علامات للتعافي من الاضطرابات المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد - 19) خلال العام المالي 2021، مما يعكس قوة التدابير النقدية والمالية القوية التي بادرت باتخاذها الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم. كما ساهم أيضاً فائض رأس المال المقترن باستعداد المستثمرين ورغبتهم في تحمل مخاطر الاستثمار في بيئة أسعار فائدة منخفضة أو سلبية، في تعافي سوق الائتمان في مختلف الأسواق مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهر حجم التسهيلات الائتمانية نمواً خلال العام المالي 2021 بالمقارنة مع العام السابق حيث تم ترتيب صفقات كبيرة لفائدة الكيانات السيادية (Sovereigns) والهيئات الحكومية ذات الصلة (GREs) اللذين يمثلان المقترضين الرئيسيين بالدرجة الأولى. وقد اتسمت هذه الصفقات بأسعارها المنخفضة واشتراطها على المستثمرين بالالتزام بأحجام مساهمة كبيرة الأمر الذي حدّ من نشاط البنوك الإقليمية من المستوى الثاني «Tier 2»، (باستثناء البلدان المصنفة دون درجة الاستثمار، حيث لعبت البنوك الإقليمية دورًا مهماً). واستمر المقرضون الدوليون يمثلون الأغلبية التي تزود منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالسيولة خلال العام المالي 2021. وقد ركز المقرضون الدوليون على دعم علاقاتهم بالمستوى الأول في كل من الكيانات السيادية والهيئات الحكومية في المنطقة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية، كما لعبوا دورًا رئيسيًا في أهم الإصدارات في المنطقة.

وسط هذه التحديات، استمرت الشركة العربية للاستثمار، من خلال فرعها المصرفي في البحرين، في تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بشكل مباشر أو من خلال المشاركة في التسهيلات المجمعة بالشراكة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وحرصت دوماً على اغتنام أفضل الفرص في السوق بما يتماشى مع معاييرها الائتمانية المنصوص عليها في لائحة الائتمان للنشاط المصرفي ومستوى الرغبة في المخاطر الائتمانية المعتمدتين من مجلس الإدارة.

وفي نهاية العام المالي 2021، بلغ صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة مبلغاً قدره 269 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 293 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2020، بانخفاض بلغت نسبته 8 %. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى استحقاق السداد لبعض القروض إضافة إلى التعجيل في سداد بعض القروض الأخرى قبل موعد استحقاقها وقد بلغت جملة القروض المسددة 107 مليون دولار أمريكي مقارنة بالقروض الجديدة التي منحت خلال العام المالي 2021 وبلغت قيمتها الإجمالية 82 مليون دولار أمريكي.

هيمنت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للكيانات السيادية على محفظة القروض بنسبة 44 % من إجمالي المحفظة تلتها في الترتيب المؤسسات الإقليمية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 34 % ومن ثمّ المؤسسات المالية بنسبة 22 %. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي القائمة بنسبة 48 % من إجمالي محفظة القروض، تليها المؤسسات الإقليمية بنسبة 34 %، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 15 %، وأخيراً شبه القارة الهندية في المرتبة الأخيرة بنسبة 3 %.

القروض والتسهيلات الائتمانية

269

مليون دولار أمريكي

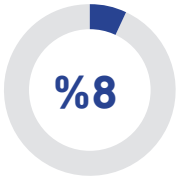

القروض المسددة

107

مليون دولار أمريكي

القروض الجديدة

82

مليون دولار أمريكي

التوزيع الجغرافي

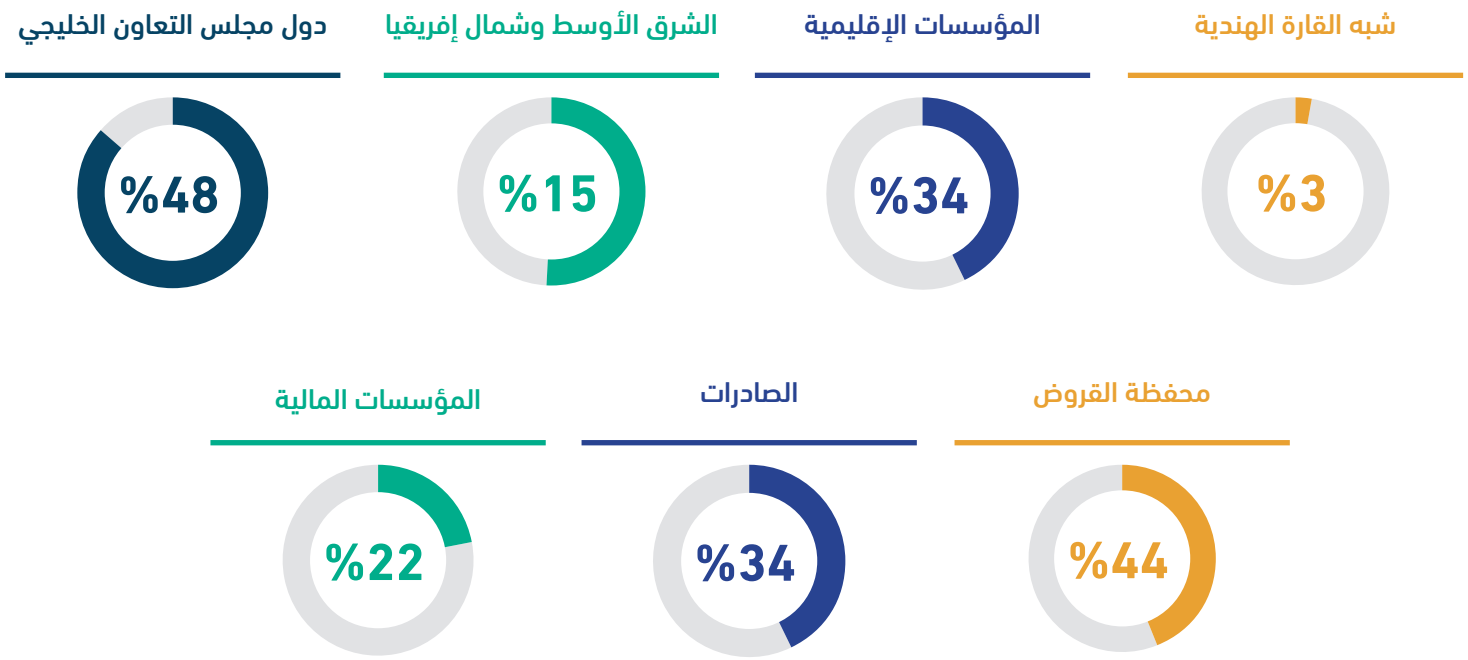

بالإضافة إلى منح التسهيلات الائتمانية، تقوم الشركة من خلال فرعها المصرفي في البحرين بتقديم خدمات التمويل التجاري، مع التركيز بشكل خاص على أسواق الدول المساهمة، وذلك بالرغم من صعوبة المتطلبات الرقابية التي أثرت بشكل عام على نشاط الأعمال. وتشمل خدمات التمويل التجاري إصدار وتبليغ وتعزيز وإعادة تمويل خطابات الاعتماد، وخصم الأوراق التجارية وتمويل نشاط ما قبل التصدير.

يحظى تحسين مقاييس جودة الأصول بأهمية قصوى لدى الإدارة التنفيذية للشركة العربية للاستثمار، التي ظلت ملتزمة في بذل جهودها من أجل بناء محفظة قروض مستدامة على أساس إعادة التوزيع السليم للمخاطر عبر مناطق جغرافية مختلفة، وإدارة التعرض للأصول والأسواق عالية المخاطر من خلال وضع الأدوات الكافية والمناسبة لتخفيف المخاطر، والامتثال التام بالسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر والالتزام

إدارة المخاطر:

تُمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة أعمال الشركة وعمليات صنع القرار فيها. إن الحفاظ على استدامة أداء الشركة يعتمد على قدرتها على إدارة المخاطر على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، قامت الشركة ببناء هيكل وإطار قوي لإدارة المخاطر يضمن التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد. ويتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات والنُظم المصممة لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعّالة بين أقسام الشركة. إن هذا الإطار ضروري لدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعمل كمنصة للنمو.

في ظل استمرار النمو الذي يشهده القطاعان المصرفي والمالي مصحوباً بالزيادة المضطردة في التعقيد والتطور المهني، بالإضافة إلى التغييرات المتواصلة في القواعد الرقابية والبيئة التشغيلية، فقد حرصت الشركة على الاستمرار في تحديث إطارها لإدارة المخاطر لاستيعاب تلك المتغيرات والحد من المخاطر المتعددة المحتملة التي تواجهها الشركة من خلال ممارستها لأنشطتها الراتبة ومن أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أخرى مثل مخاطر الالتزام ومخاطر السمعة. وتتم عملية تصميم ومراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع مستوى الرغبة في المخاطر. ويحدد إطار الحوكمة الذي تتبناه الشركة مسؤوليات واختصاصات كلٍ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بفعالية إطار إدارة المخاطر وكيفية تطبيقه والتأكد من متابعة النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مع الاستمرار في تحديثه بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المتبعة.

حوكمة إدارة المخاطر:

يضمن هيكل حوكمة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى الرغبة في التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ولهذا الغرض، تتولى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية التطبيق الفعّال ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجيهات الجهات الرقابية، وبما يتسق مع أفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية من خلال إدارة مستقلة للمخاطر. وتعتمد الشركة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة حيث تمثل إدارات الأعمال «خط الدفاع الأول»، بينما تمثل الإدارات المساندة مثل إدارة المخاطر والالتزام والإدارة القانونية «خط الدفاع الثاني»، وتُشكل إدارة التدقيق الداخلي «خط الدفاع الثالث».

إطار عمل إدارة المخاطر:

عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر على مدى السنوات الماضية. ويشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتخضع هذه السياسات للمراجعة بشكل سنوي لضمان توافقها مع توجيهات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر التي تشمل نظام إدارة الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق، ونظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان ومنصة تقييم كفاية رأس المال.

ويعتبر اختبار القدرة على التحمل جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة حيث يوفر التدريب على اختبار القدرة على التحمل تحت الظروف الحرجة تقييماً استشرافياً للمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها خلال الظروف المماثلة واستقراء الخسائر المالية المحتملة أو الآثار المحتمل ترتبها على الشركة. ويُمكّن هذا التدريب الافتراضي الشركة من وضع خطط الطوارئ المناسبة لتخفيف حدة تلك المخاطر ويساعد على إدارة أي مخاطر متوقعة بكفاءة.

وتتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:

مخاطر الائتمان:

إن الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان تكمن في المحافظة على ثقافة قوية للإقراض المسؤول والجودة العالية للأصول، بما يتوافق مع بنود لائحة الائتمان للنشاط المصرفي المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تخضع للمراجعة بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس، وتتم إعادة اعتمادها سنوياً من قبل مجلس الإدارة لضمان توافقها مع أفضل الممارسات والإرشادات الرقابية. وتعمل وحدة إدارة المخاطر على ضمان التوافق بين أنشطة الأعمال ومستوى الرغبة في المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. ويتم في هذا الصدد إجراء فحص تفصيلي لجميع الفرص التجارية المحتملة.

يضمن نظام التصنيف الداخلي للائتمان التقدير الكمي لمخاطر الائتمان مما يسهل عملية اتخاذ قرارات الإقراض المبنية على المعلومات، وتحديد أي تدهور في مخاطر الائتمان، وما يترتب على ذلك من تطبيق للإجراءات التصحيحية، كما تتم مراجعة تصنيف المخاطر لكل عميل بشكل سنوي على الأقل.

تقوم الشركة بإدارة وضبط مخاطر الائتمان عبر وضع الحدود الداخلية لحجم المخاطر المقبولة للعملاء وقطاعات الأعمال والدول وفقاً للائحة الائتمان للنشاط المصرفي المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تتّبع الشركة معايير شديدة الدقة في وضع حدود الائتمان للدول والعملاء والأطراف المقابلة، ويتم اعتماد حدود مخاطر الائتمان وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المبنية على أساس المخاطر أو الصلاحيات المفوّضة المنصوص عليها في لائحة الائتمان للنشاط المصرفي.

كما طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) والقواعد الأخرى للجنة بازل لمراقبة وتصنيف وتوفير المخصصات للأصول المنتجة وغير المنتجة.

مخاطر السوق:

تخضع أنشطة الشركة التي تتعرض لمخاطر السوق للأحكام الواردة في السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تتطلب الالتزام التام بالضوابط والحدود والفصل بين مهام إدارات الأعمال وإدارة العمليات وتقديم التقارير الدورية عن المواقف القائمة. وتخضع لائحة مخاطر السوق للمراجعة بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر والالتزام ويتم اعتمادها سنوياً من قبل مجلس الإدارة.

ومن أبرز مخاطر السوق التي تتعرض لها أنشطة الشركة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات الأجنبية. تقوم الشركة بقياس مخاطر السوق عبر تحليل حساسية سعر الفائدة وتحليل قيمة السعر لكل نقطة أساس (PVBP) وتحليل المدة المعدلة (Modified Duration) وذلك من خلال التقارير اليومية التي يوفرها نموذج مخاطر السوق. لا تحتفظ الشركة بمراكز مفتوحة من العملات الأجنبية بصورة كبيرة وتتبنى منهج التحوط لمقابلة مراكزها المفتوحة من العملات الأجنبية عبر اتفاقيات مقايضات العملات (Currency Swaps).

المخاطر التشغيلية:

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية المطبّق في الشركة إلى دمج إدارة المخاطر التشغيلية في أنشطة الأعمال اليومية للشركة من خلال إيجاد التوازن المناسب بين المخاطر التشغيلية والعائد والتكلفة بما يوفر ممارسة أفضل لإدارة المخاطر تتوافق تماماً مع كافة الإرشادات الرقابية المعمول بها.

وفي هذا الصدد، تطبق الشركة لائحة شاملة ومفصلة لمخاطر التشغيل معتمدة من مجلس الإدارة تعمل جنباً إلى جنب مع عملية منهجية لإدارة مخاطر التشغيل بما يشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها بشكل مستمر. وقد تم تضمين متطلبات إدارة مخاطر التشغيل وممارساتها بشكل مناسب في كافة أدلة الإجراءات لإدارات الأعمال والعمليات وتؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات. وتقاس المخاطر التشغيلية في الشركة بشكل دوري باستخدام عملية التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم

Risk & Control Self-Assessment (RCSA) والتي تتم مراقبتها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية Key Risk Indicators (KRIs) وتدار بشكل أساسي من قبل مديري الأعمال والإدارات المساندة، الذين يقومون بتحديد المخاطر وتقييمها والتأكد من تطبيق الضوابط الفعّالة لتخفيف تلك المخاطر. وتعمل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن إدارات الأعمال المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وتتولى مسؤولية التصميم والصيانة والتطوير المستمر لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework (ORMF) وتقديم الدعم اللازم لإدارات الأعمال والإدارات المساندة لضمان الالتزام بمتطلبات إطار عمل المخاطر التشغيلية والإرشادات الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، تطبق الشركة آلية فعّالة لجمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية Internal Loss Data (ILD) بغرض توفير المعلومات اللازمة لتقييم مستوى التعرض للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية. كما تطبق الشركة إجراءات واضحة للتخفيف من أي مخاطر محتملة تنجم عن التعامل في منتجات وخدمات جديدة أو معدلة والترتيبات المتعلقة بالتعامل مع الأطراف الخارجية في تقديم الخدمات (Outsourcing).

مخاطر السيولة:

تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال اللازمة لمقابلة متطلبات التمويل لدى الشركة في كل الأوقات سواءً في ظل الظروف العادية أو تحت ضغط الظروف الحرجة وبأسعار معقولة. وتقع مسؤولية إدارة السيولة على عاتق مجلس الإدارة ولجنة المخاطر والالتزام التابعة للمجلس، مع تفويض مهمة الإشراف اليومي على السيولة للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالشركة (ALCO) التي تمارس مهامها وفقاً لأحكام لائحة إدارة الموجودات والمطلوبات المعتمدة من مجلس الإدارة لضمان الامتثال لمعايير السيولة المختلفة، مثل الحد الأدنى لمستوى الأصول السائلة، وحدود الفجوة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وما إلى ذلك من معايير. كما تخضع لائحة إدارة الموجودات والمطلوبات للمراجعة بشكل دوري من الإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر والالتزام قبل اعتمادها سنوياً من مجلس الإدارة.

يوفر نظام إدارة الموجودات والمطلوبات بالشركة تقارير السيولة المختلفة بشكل يومي مما يسهل قياس مخاطر السيولة في الوقت المناسب واتخاذ القرارات بشكل فعّال . وتهدف الشركة إلى تحقيق معدل نمو مستقر للأرباح من خلال الإدارة الفعّالة لمزيج من إدارة الموجودات والمطلوبات مع تمركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات على المدى القريب في مستويات أسعار الفائدة. تحتفظ الشركة بمحفظة من الأصول المتنوعة ذات القابلية العالية للبيع والتي يمكن تسييلها بسهولة في حالة حدوث اختلال غير متوقع في التدفقات النقدية. ويتم تقييم موقف السيولة وإدارته وفقًا لمجموعة متنوعة من السيناريوهات، التي تأخذ في الحسبان بعوامل الضغط المتعلقة بكل من السوق بشكل عام وبالشركة على وجه التحديد. وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة، بالإضافة لمهامها الأخرى، مسؤولية الإدارة الفعّالة لمخاطر السيولة وموقف السيولة، وحدود فجوة السيولة، ومتطلبات التمويل، وخطة تمويل الطوارئ Contingency Funding Plan (CFP)،وتسعير الموجودات والمطلوبات.

استمرارية العمل:

تدار خطة استمرارية العمل في الشركة وفقاً للائحة خطة استمرارية العمل المعتمدة من مجلس الإدارة والمتوافقة مع جميع التوجيهات الرقابية المعمول بها. وتحدد لائحة خطة استمرارية العمل بوضوح الأدوار والمسؤوليات الواجبة على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوفر الإرشادات الضرورية لاستمرارية العمل بشكل سليم، بما في ذلك الاختبارات الدورية لضمان كفايتها وفعاليتها.

في حالة وقوع كارثة محددة أو أي اضطراب في الأعمال، تعمل الشركة وفقاً لأحكام لائحة خطة استمرارية العمل (BCP) والإجراءات المرتبطة بها والتي تهدف إلى حماية الأرواح وتقليل أي خسائر قد تنجم عنها مثل الخسارة المالية، وخسارة البنية التحتية، وفقدان السمعة، وما إلى ذلك، وكذلك لضمان استئناف العمل في الوقت المناسب للعمليات والأنشطة الحرجة والمهمة.

مخاطر السمعة:

تعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة العمل لدى الشركة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وتحافظ الشركة على أعلى مستوى من المعايير المهنية في تسيير أعمالها، وتولي أهمية قصوى لسمعتها فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والمعايير الأخلاقية.

ثقافة المخاطر:

تستمر الشركة في غرس ثقافة متينة للمخاطر لضمان تنفيذ كافة الأعمال بنهج أخلاقي. وترتبط ثقافة المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الشاملة لممارسة الأعمال في الشركة وتشمل الوعي العام للموظفين، وتحديداً تصرفاتهم وسلوكهم تجاه المخاطر وكيفية إدارتها في الشركة. ويعزّز بيان الرغبة في المخاطر Risk Appetite Statement (RAS) المعتمد من قبل مجلس الإدارة ثقافة المخاطر من خلال مفهوم نظام الحوكمة، الذي يوضح مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في قبولها.

المفاضلة بين المخاطر والعوائد:

حيث أن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن إطار إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان الإدارة الفعّالة لهذه المخاطر بغرض تحقيق عوائد تنافسية تتناسب مع درجة المخاطر المتوقعة. ويرتكز تقييم المخاطر على التأثيرات المحتملة على الربحية وقيمة الأصول مع الأخذ في الحسبان التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية في الأسواق وكذلك الجدارة الائتمانية للعملاء.

الالتزام التنظيمي
ومكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

الالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تلتزم الشركة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، والمبادئ والإرشادات الدولية ومتطلبات قوانين العقوبات الدولية وبناءً على ذلك، فقد قامت الشركة بتطبيق الأطر التنظيمية المتينة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. وبالنظر إلى المتطلبات والتوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات الرقابية والبنوك المراسلة، فقد استثمرت الشركة بشكل كبير في إدارة مخاطر الالتزام وذلك من خلال التطوير والتعزّيز المستمرين لقدراتها على كافة المستويات.

تتمتع إدارة الالتزام بالشركة باستقلالية كاملة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تقوم بدورها بالمراجعة الدورية للوائح التنظيمية للالتزام وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومن ثم ترفعها لمجلس الإدارة للاعتماد سنوياً. يخضع الالتزام بهذه اللوائح للمراجعة الدورية التي تقوم بها وحدة التدقيق الداخلي ومن ثمّ ترفع تقريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما يخضع الالتزام أيضاً للمراجعة السنوية من قبل المدقق الخارجي للشركة الذي يقوم بمراجعة مستقلة للالتزام بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً ويقدم تقريره إلى مجلس الإدارة والجهات الرقابية.

الالتزام التنظيمي:

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة. ويتمثل دور إدارة الالتزام في مساعدة الإدارة العليا للتأكد من أن كافة الأنشطة في الشركة تمارس وتدار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية في الصناعة المصرفية. وقد أنجزت الشركة برنامجاً قوياً للالتزام متوافقاً مع السياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تشمل المراقبة المنتظمة والإبلاغ في الوقت المناسب عن المتطلبات التنظيمية واختبار الالتزام ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان الفحص السليم النافي للجهالة للعملاء وتشمل المراقبة اليومية للمعاملات وفحص المعاملات مقابل قوائم العقوبات المحلية والدولية ودليل إجراءات الكشف والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والبرامج التدريبية الشاملة للموظفين وحفظ السجلات وفقاً للمتطلبات الرقابية.

الالتزام بقانون الامتثال الضريبي:

يحقق إطار الالتزام امتثالاً كاملاً بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) وكذلك بالمعايير الموحدة للإفصاح الضريبي Common Reporting Standards (CRS)، وهما يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب Automatic Exchange of Information (AEOI). وقد تم اعتماد لائحة التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) من قبل مجلس الإدارة . كما يتم تقديم تقارير FATCA و CRS سنوياً إلى الجهات الرقابية.

الانتقال إلى أسعار الفائدة المرجعية البديلة:

عقب قرار السلطات التنظيمية العالمية بوقف استخدام سعر الفائدة (اللايبور) واستبداله بأسعار فائدة مرجعية بديلة Alternative Reference Rates (ARR)، شكّلت الشركة لجنة متخصصة للتنسيق والإشراف على خطة وبرنامج مشروع الانتقال من اللايبور، من ممثلين عن إدارات الأعمال والشؤون المالية والمخاطر والالتزام والعمليات وتقنية المعلومات والشؤون القانونية. وشملت الأهداف الرئيسية لهذه اللجنة تقييم مدى الحاجة إلى تعديل العقود القائمة للقروض والالتزامات والمطلوبات المرتبطة بأسعار اللايبور والتي تحتاج إلى تعديل نتيجة للانتقال لأسعار الفائدة البديلة (ARR). كما تتولى اللجنة مهمة تقييم الأثر المالي والمحاسبي لهذه التعديلات على العقود القائمة، والتواصل المستمر حول الانتقال من اللايبور مع الأطراف ذوي العلاقة داخل الشركة وخارجها. وقد قامت الشركة خلال العام المالي 2021 بترقية النظام البنكي الرئيسي لاستيعاب متطلبات تطبيق أسعار الفائدة البديلة ووضعت الخطط المفضّلة والإجراءات التي تدعم الانتقال.

وبعد التقدم الذي تم إنجازه خلال العام المالي 2021، فإن الشركة على ثقة كاملة بأن لديها المقدرة التشغيلية لإدارة الانتقال إلى أسعار الفائدة البديلة لمعايير أسعار الفائدة مثل سعر اللايبور للدولار الأمريكي (USD LIBOR) والذي من المقرر إيقاف العمل به في 30 يونيو 2023.

وختاماً، يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم تقريره السنوي، أن يعرب عن جزيل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، ومساندة منقطعة النظير للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة. كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة كل في موقعه مباركاً للجميع حصاد العام المالي، والنتائج التي تحققت خلال العام المالي 2021، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

والله ولي التوفيق،،،

القوائم المالية

31 ديسمبر 2021

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥٠٥٠٠٠٠٠ ريال سعودي – خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)
المركز الرئيسي
برج الفيصلية – الدور الرابع عشر
طريق الملك فهد
ص.ب. ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

رقم السجل التجاري: ١٠١٠٣٨٣٨٢١
هاتف: ٩٦٦ ١١ ٢١٥ ٩٨٩٨+
فاكس: ٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠+
ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي الشركة العربية للاستثمار
(شركة عربية مساهمة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للاستثمار ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بعدل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والنظام الأساسي للشركة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، الا انه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي الشركة العربية للاستثمار
(شركة عربية مساهمة) – تتمة

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجه عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في اعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ
للخدمات المهنية

سعد محمد الخثلان
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٠٩)

الرياض: ١٧ رمضان ١٤٤٣هـ
(١٨ أبريل ٢٠٢٢م)

قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2021

(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2021	2020
الموجودات			
نقد وودائع لدى البنوك	5	388,988	374,170
استثمارات			
أوراق مالية	6	752,601	795,478
المساهمات في الأسهم	7	369,203	273,192
قروض وسلف	8	268,682	292,709
موجودات أخرى	9	13,372	16,601
الممتلكات والمعدات	1-10	10,737	10,955
الاستثمارات العقارية	2-10	9,619	9,869
موجودات غير ملموسة	11	2,489	2,093
إجمالي الموجودات		1,815,691	1,775,067

	إيضاح	2021	2020
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع	12	420,541	431,332
مطلوبات أخرى	14	31,406	30,625
إجمالي المطلوبات		451,947	461,957
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	1,050,000	1,050,000
احتياطي نظامي	17	120,809	117,790
احتياطي عام	18	22,799	22,799
أرباح مبقاة	19	218,579	191,861
احتياطي القيمة العادلة	20	(48,443)	(69,340)
إجمالي حقوق المساهمين		1,363,744	1,313,110
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		1,815,691	1,775,067

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2021	2020
الدخل			
دخل فوائد	21	27,806	37,070
مصاريف فوائد	21	(1,618)	(5,067)
صافي دخل الفوائد		26,188	32,003
توزيعات أرباح		6,165	4,548
صافي الأتعاب والعمولات	22	1,313	620
صافي ربح (خسارة) أوراق مالية	23	6,715	(3,091)
صافي (خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية		(713)	(388)
دخل إيجار		4,261	4,413
إيرادات أخرى، صافي	24	4,039	840
إجمالي الدخل التشغيلي		47,968	38,945
المصاريف			
عمومية وإدارية	25	(18,643)	(17,163)
عكس قيد مخصص، صافي	26	862	7,478
إجمالي المصاريف التشغيلية		(17,781)	(9,685)
صافي دخل السنة		30,187	29,260

 تشكل الإيضاحات المرفقة جزءآ لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2021	2020
صافي دخل السنة		**30,187**	**29,260**
الدخل الشامل الآخر			
بنود قد يعاد تصنيفها إلى قائمة الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:			
استثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:			
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة		(12,794)	10,038
إعادة تدوير أرباح إلى قائمة الدخل	23	(4,593)	(1,145)
		(17,387)	8,893
بنود لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:			
صافي التغير في القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20	38,698	(22,664)
إعادة تدوير صافي التغير في القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة		-	90
إعادة قياس التزام المنافع المحددة	14	(414)	(1,038)
		38,284	(23,612)
إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل الآخر للسنة		20,897	(14,719)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		51,084	14,541

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي عام	أرباح مبقاة	احتياطي القيمة العادلة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2020		1,050,000	114,864	22,799	166,067	(54,712)	1,299,018
صافي دخل السنة		-	-	-	29,260	-	29,260
الدخل الشامل الآخر		-	-	(90)	-	(14,628)	(14,718)
إجمالي الدخل الشامل		-	-	-	29,170	(14,628)	14,542
محول إلى الاحتياطي النظامي	16	-	2,926	-	(2,926)	-	-
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	(450)	-	(450)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020		1,050,000	117,790	22,799	191,861	(69,340)	1,313,110
صافي دخل السنة	19	-	-	-	30,187	-	30,187
الخسارة الشاملة الأخرى		-	-	-	-	20,897	20,897
إجمالي الدخل الشامل		-	-	-	30,187	20,897	51,084
محول إلى الاحتياطي النظامي	16	-	3,019	-	(3,019)	-	-
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	(450)	-	(450)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021		1,050,000	120,809	22,799	218,579	(48,443)	1,363,744

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2021	2020
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل السنة		30,187	29,260
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
عكس قيد مخصص، صافي	26	(862)	(7,479)
ربح بيع استثمارات		(4,737)	(2,245)
إطفاء الخصم		726	473
خسارة إعادة تقييم أراضي		111	84
(ربح) خسارة غير محققة في استثمار مدرج بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة		(40)	1,943
استهلاك	10	729	702
إطفاء	11	484	466
حركة تحويل العملات الأجنبية		4,765	(5,055)
		31,363	18,149
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر		20,103	7,141
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		8,009	13,733
قروض وسلف، صافي		24,775	(40,549)
موجودات أخرى		2,970	1,883
ودائع		(10,792)	15,755
الأدوات المالية المشتقة		-	-
مطلوبات أخرى		367	(1,846)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		76,795	14,266
الأنشطة الاستثمارية			
بيع وشراء أوراق مالية استثمارية، صافي		20,430	(33,305)
متحصلات من استبعاد/ استرداد مساهمات في أسهم		(57,313)	(20,646)
ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية وموجودات غير ملموسة	11,10	(991)	(506)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(37,874)	(54,457)
الأنشطة التمويلية			
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		(450)	(450)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(450)	(450)
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		38,471	(40,641)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		313,293	353,934
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		351,764	313,293
المعلومات غير النقدية الإضافية:			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	20	20,898	(14,628)
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
دخل فوائد مستلم		26,439	39,115
مصاريف فوائد مدفوعة		(4,612)	(22,516)
توزيعات أرباح مستلمة		8,686	6,702

إيضاحات حول القوائم المالية 31 ديسمبر 2021 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

1. عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. («الشركة»)، شركة مساهمة عربية تأسست في شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

يقع المركز الرئيسي للشركة في العنوان التالي:

ص. ب. 4009

الرياض ١١٤٩١

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويعمل الفرع في مجال التمويل التجاري، والإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ومنافع الموظفين والتي يتم إظهارها بالقيمة الحالية للالتزام الخاص بها. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بشكل كامل في الإيضاحات ذات الصلة، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم تغطية مخاطرها بموجب عملية تغطية مخاطر القيمة العادلة لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

يتطلب إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح رقم (4).

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة

تتماشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، باستثناء السياسات المحاسبية الموضحة أدناه.

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات التي أصبحت سارية على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ. تبين للشركة أن هذه التعديلات ليس لها أي أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

- إحلال سعر الفائدة المرجعي - المرحلة الثانية - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي 4 والمعيار الدولي للتقرير المالي 16
- امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد- 19 تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16

فيما يلي ملخصًا بالسياسات المحاسبية الهامة للشركة:

أ) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1) تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية، عند الاثبات الأولي لها، كمقاسة بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين وأن تكون غير مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفاء الشرطين التاليين وأن تكون غير مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الاثبات الأولي لاستثمارات حقوق الملكية غير المقتناه لأغراض المتاجرة، يجوز للشركة أن تختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى كموجودات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إضافة إلى ذلك، يمكن للشركة، عند الإثبات الأولي، أن تخصص بشكل لا رجعة فيه أصل مالي يستوفي بطريقة أخرى المتطلبات اللازمة لقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل كبير من عدم التماثل المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاثبات الأولي لها، باستثناء خلال الفترة التي تقوم فيها الشركة بتغيير نموذج أعمال إدارة الموجودات المالية.

تقويم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشتمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعة بشأن المحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً. وبشكل خاص، فيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات العمولة المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل عمولة معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات،
- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة الشركة،
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر،
- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و.
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بتلك المبيعات لا يمكن أخذها بالحسبان بمفردها، ولكن كجزء من التقويم الكلي لكيفية تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقويم نموذج الأعمال وفق تصورات متوقعة بشكل معقول يمكن أن تحدث دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات «أسوأ حالة» أو «حالة ضغط». وفي حالة تحقق التدفقات النقدية، بعد الاثبات الأولي، بشكل مختلف عن توقعات الشركة الأصلية، فإن الشركة لا تقوم بتغيير تصنيف باقي الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال هذا، لكن تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقويم نموذج الأعمال للموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها حديثاً.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لعدم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقويم، يمثل «المبلغ الأصلي» القيمة العادلة للموجودات المالية بتاريخ الاثبات الأولي. أما «العمولة» فتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان والاقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة، تأخذ الشركة بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك ما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التي لا تستوفى هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، تأخذ الشركة بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية،
- خصائص الرفع المالي،
- السداد المبكر وشروط التمديد،
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة للتدفقات النقدية من موجودات محددة، مثل (الترتيبات المتعلقة بحق عدم الرجوع)، و
- الخصائص التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود مثل التعديل الدوري لأسعار العمولات.

إعادة التصنيف

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة وذلك فقط إذا تم تحت ظروف نادرة تغيير هدف نموذج أعمالها الخاص بالموجودات المالية لها وبذلك لم يعد تقويم نموذج أعمالها السابق منطبقًا.

2) تصنيف المطلوبات المالية

- تقوم الشركة بتصنيف مطلوباتها المالية، باستثناء الضمانات المالية والتزامات القروض، كمقاسة بالتكلفة المطفأة.
- يتم إثبات الودائع في الأصل بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف المعاملات.
- يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يتعين قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

3) التوقف عن الإثبات

أ) الموجودات المالية

تتوقف الشركة عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات المالية، أو نقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الموجودات المالية أو عدم قيام الشركة بتحويل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية وعدم احتفاظها بالسيطرة على الموجودات المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

وعند التوقف عن إثبات أصل مالي، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي تم التوقف عن إثباته من الأصل)، و (1) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) و (2) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر – في قائمة الدخل.

واعتباراً من 1 يناير 2020، فإن أي مكاسب / خسائر تراكمية مثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر بشأن الاستثمارات في الأوراق المالية المخصصة بالقيمة العالة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم إثباتها في قائمة الدخل عند التوقف عن إثبات هذه الأوراق المالية. يتم إثبات أي عمولة على الموجودات المالية المحولة والمؤهلة للتوقف عن الاثبات والتي نشأت أو احتفظت بها الشركة كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

وفي المعاملات التي تقوم فيها الشركة بعدم الاحتفاظ أو تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية أصل ما، ولكنها تحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإن الشركة تستمر في إثبات الأصل وذلك بقدر ارتباطها المستمر والذي يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

ب) المطلوبات المالية

تقوم الشركة بالتوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

4) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط الأصل المالي، تقوم الشركة بتقويم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة تماماً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة تماماً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي، ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

وإذا كانت التدفقات النقدية من الأصل المالي المعدل المسجل بالتكلفة المطفأة غير مختلفة تماماً، فإن التعديل لا يؤدي عندئذ إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في قائمة الدخل. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سوياً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم إظهارها كدخل عمولة.

ب) المطلوبات المالية

تتوقف الشركة عن إثبات مطلوبات مالية ما وذلك في حالة تعديل شروطها وأن التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة كانت مختلفة تماماً. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات أية مطلوبات مالية جديدة وفق الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استنفاذها والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات لقاء خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين،
- مدينو عقود الإيجار،
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها.

تعتبر الشركة بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ «من الدرجة الأولى».

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها)،
- الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة،
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، و
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقع دفعها لحامل العقد ناقصاً أي مبالغ تتوقع الشركة استردادها.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

الموجودات المالية المعدلة

في حالة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها، أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسارة الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم يؤد التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.

إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن اثباته. يدرج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

تقوم الشركة، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بإجراء تقويم للتأكد فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكن ملاحظتها التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المُصدر،
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق،
- إعادة جدولة القرض أو السلفة من قبل الشركة وفق شروط غير ملائمة للشركة،
- احتمال دخول المقترض في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الجهة المقترضة يعتبر عادة ذو مستوى ائتماني منخفض ما لم يكن هناك دليل على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة.

عند إجراء تقويم لتحديد ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذو مستوى ائتماني منخفض، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقويم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقويم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة القرض مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط القرض من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.
- آليات الدعم الدولي المعمول بها لتقويم الدعم اللازم كـ «مقرض أخير» إلى تلك الدولة، بالإضافة إلى الهدف المعلن عنه في البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويتضمن ذلك تقويم عمق تلك الآليات، بغض النظر عن الهدف السياسي، وتحديد فيما إذا كان هناك قدرة على استيفاء المعايير المطلوبة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات،
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لم يتم إثبات مخصص الخسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر وإثباته في احتياطي القيمة العادلة.
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من مكون مسحوب وغير مسحوب، وأنه لا يمكن للشركة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مكون التزام القرض بصورة مستقلة عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب: تقوم الشركة بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم إظهار المخصص المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. ويتم إظهار أي زيادة في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب كمخصص.

الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (في جزء منها أو بمجملها) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. ومع ذلك، لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات الشركة بشأن استرداد المبالغ المستحقة.

6) الضمانات المالية والتزامات القروض

إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من الشركة القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في القيام بالسداد في الموعد المحدد وفق شروط أداة الدين. أما التزامات القروض فهي تعهدات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً.

يتم، في الأصل، قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات لمنح القروض بأسعار تقل عن معدلات العمولات السائدة في السوق، بالقيمة العادلة وتطفأ القيمة العادلة الأصلية على مدى فترة الضمان أو الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها على النحو التالي:

- اعتباراً من 1 يناير 2020: بالمبلغ المطفأ هذا أو مبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.
- قبل 1 يناير 2020: بالمبلغ المطفأ هذا أو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع دفعة لسداد الالتزام عندما يكون السداد بموجب العقد محتملاً، أيهما أعلى.
- لم تقم الشركة بإصدار التزامات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة لالتزامات القروض الأخرى:
- اعتباراً من 1 يناير 2020: تقوم الشركة بإثبات مخصص خسارة.
- قبل 1 يناير 2020: كانت الشركة تقوم بتجنيب مخصص طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 إذا ما اعتبر العقد متوقع خسارته.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

(ب) ترجمة العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية للشركة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة («العملة الوظيفية»). يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي، بصفته العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للشركة. تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يرد خلاف ذلك.

(ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن سداد تلك المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل. تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل السندات المقتناة لأغراض المتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

(ج) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج التزام الطرف الآخر في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كفائدة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(د) تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ إعداد القوائم المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق أو عروض الأسعار من التجار.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشط، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم تعتبر ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على منهجية السوق (أي استخدام آخر معاملات تمت بشروط تعامل عادل المعدلة عند الضرورة، وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة بشكل كبير)، ومنهجية الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تسعير الخيارات باستخدام بيانات السوق المتوفرة والمؤيدة بطريقة ممكنة ومعقولة). إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الشركة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي على القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية. (انظر الإيضاح 3-6 (ب)).

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة. (انظر الإيضاح 3-6 (ب)).

(ج) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

(د) الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات المشتقات بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلوم بيرغ. تعامل المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة، إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يقيد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى في قائمة الدخل.

هـ) دخل ومصاريف الفوائد

يتم إثبات دخل ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، (عدا تلك المصنفة كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «دخل الفوائد» و«مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية وتوزيع دخل الفوائد أو مصاريف الفوائد خلال الفترة المعنية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية الخاصة بالأداة المالية (على سبيل المثال خيارات الدفع المسبق)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. يشتمل الاحتساب على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة بسبب خسارة انخفاض في القيمة، فإنه يتم إثبات دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

و) إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم إثبات الأتعاب والعمولات بصورة عامة على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. إن أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي من المحتمل سحبها، يتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، وإثباتها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة كإيرادات عند استكمال المشاركة في القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس سعر الفائدة الفعلي مثل المشاركين الآخرين.

ز) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وعادةً عند الإعلان عنها من قبل الشركة المستثمر فيها.

ح) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرة بشراء هذه البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط في الحالات التي من المحتمل أن تتدفق فيها المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للبند إلى الشركة وأنه يمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق به.

يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى على المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

إن الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها إلى القيمة المتبقية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها، على النحو التالي:

- المباني وتحسيناتها: 5-50 سنة
- الأثاث والمعدات: 3-5 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسبما هو ملائم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد له في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة له. تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

ط) الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة لغرض تحقيق عائد إيجاري لفترات طويلة الأجل أو بغرض زيادة رأس المال أو كليهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كاستثمارات عقارية. تشتمل الاستثمارات العقارية بشكل رئيسي على أراضي ومباني (ومعدات وتركيبات وتجهيزات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية، بعد خصم الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بشراء الموجودات. يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

إن الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على العمر الإنتاجي المقدر لها كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

ي) الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة الخاصة بالشركة من برامج تقنية المعلومات، التي تم الاستحواذ عليها بصورة مستقلة، وتقاس عند الإثبات الأولي لها بالتكلفة. وبعد الإثبات الأولي لها، تقيد الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، إن وجدت.

تطفأ الموجودات غير الملموسة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها، ويتم مراجعها للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عند وجود دليل يشير إلى حدوث هذا الانخفاض. يتم مراجعة فترة وطريقة إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد مرة واحدة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم معالجة التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو طريقة استنفاذ المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تضمنها الأصل – محاسبياً وذلك بتعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية.

تدرج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة في الربح أو الخسارة ضمن فئة المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم احتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للأصل وهي عشر سنوات.

ك) النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق والودائع لأجل التي تستحق في الأصل خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

ل) المخصصات

يتم إثبات مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عند وجود التزام حالي قانوني أو متوقع على الشركة نتيجة أحداث سابقة، وأنه من المحتمل بشكل كبير أن يتطلب الأمر استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام وأنه تم تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

م) منافع الموظفين

أ) تكاليف التعويضات

يتم إثبات منافع ومستحقات الموظفين والتي تشتمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمنافع قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

ب) برامج الادخار

يتم تحميل مساهمات الشركة في برامج الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي منافع مستقبلية.

ج) مكافأة نهاية الخدمة

تقوم الشركة بوضع مخصصات تعويض الموظفين بناءً على تقييم اكتواري لالتزامات الشركة وفقاً للائحة الموظفين ووفقاً للمتطلبات القانونية المحلية.

يتم احتساب التزامات المنافع المحددة سنويًا من قبل خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم احتساب صافي التزام الشركة من خلال تقدير قيمة المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون لقاء خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة؛ ويتم خصم المبلغ لتحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة، وكذلك خصم القيمة العادلة لكافة موجودات البرنامج (إن وجدت). إن برنامج المنافع المحددة للشركة غير ممول حاليًا، وبالتالي لا توجد أي موجودات للبرنامج.

يتم إثبات إعادة قياس صافي التزام أو موجودات المنافع المحددة، والتي تشمل الأرباح والخسائر الاكتوارية وعائد موجودات البرنامج (باستثناء الفوائد)، فورًا في الدخل الشامل الآخر. تقوم الشركة بتحديد صافي مصروف أو دخل الفائدة على صافي التزام أو موجودات المنافع المحددة للسنة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة على صافي الرصيد الافتتاحي لالتزامات أو موجودات المنافع المحددة. يتم إثبات صافي مصروف الفوائد وتكلفة الخدمة الأخرى في قائمة الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2-3 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لقد اختارت الشركة عدم التطبيق المبكر للمعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الدولية للتقرير المالي التالية الصادرة وغير السارية المفعول بعد على السنوات المحاسبية للشركة التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ.

- امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد- 19 (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16)
- المعيار الدولي للتقرير المالي 17 – «عقود التامين»، الذي يسري على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 - «تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة»، الذي يسري على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ.
- العقود المتوقع خسارتها - تكاليف الوفاء بالعقود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37)
- إحلال سعر الفائدة المرجعي - التحول من سعر الفائدة بين البنوك - المرحلة الثانية (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7، والمعيار الدولي للتقرير المالي 4والمعيار الدولي للتقرير المالي 16)
- الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16)، و
- الإشارة إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3).
- لا تتوقع الشركة أن يكون لهذه المعايير والتعديلات أي أثر جوهري على قوائمها المالية.

3. إدارة المخاطر المالية

إن المخاطر متأصلة في الأنشطة التجارية لفرع الخدمات البنكية للشركة، ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد المستمر والقياس والمراقبة، وفقا لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة إلى مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية، وكذلك المخاطر الأخرى المتأصلة في العمليات المالية.

تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الناشئة.

لدى الشركة إدارة مخاطر مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. تقوم لجنة المخاطر والالتزام بتحديد قابلية التعرض للمخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

1-3 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة نتيجة عدم التزام العميل بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات الواردة في قائمة المركز المالي والبنود غير الواردة في قائمة المركز المالي.

لدى الشركة إجراءات موضوعة بصورة جيدة، ليس فقط لتقويم مخاطر الائتمان ولكن أيضا لمراقبتها بانتظام. يتم إجراء المراجعة المنتظمة لكل حساب، ويتم التقليل من المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق. بالإضافة إلى تحليلات الائتمان الصارمة، يتم تنفيذ شروط وأحكام كافة التسهيلات الائتمانية بدقة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

تتبع الشركة المعايير الحازمة المتعلقة بالمخاطر عند وضع حدود ائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تنفيذ قواعد الكفاية المالية لإدارة الأنشطة الاستثمارية للشركة. لا يتم فقط إجراء تقويم منتظم للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف الآخر ولكن يتم إجراء مراقبة يومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم لضمان تحديد الأحداث التي تؤثر على مستويات المخاطر في الوقت المناسب.

تنشأ التركزات في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على الصناعة/المنطقة الجغرافية. وللتقليل من هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع مخاطرها، إلى أقصى حد ممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركزات لا يمكن تفاديها، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتقليل هذه المخاطر الإضافية إلى الحد المقبول.

1) خسائر الائتمان المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر بشأن الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة الشركة السابقة وتقويم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية،

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة الخاصة بالشركة، تقوم الشركة بإجراء تقويم للتأكد من وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل حيث أن التصنيف الداخلي يتم حاليا على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تحديد التصنيف الداخلي على مستوى التسهيل. وتحتفظ الشركة بتصنيف مستوى التسهيل والذي يمثل التصنيف الداخلي للطرف المقابل بتاريخ إنشاء التسهيل وتاريخ التقويم.

تقوم الشركة بتطبيق طريقة مخاطر ائتمان منخفضة بشأن استثمارها في سندات الدين عندما يكون تصنيفها الخارجي تصنيف من الدرجة الأولي أو أعلى.

2) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي، تقوم الشركة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها وتصنيفات المخاطر الخارجية والتغيرات الكمية في احتمالات التعثر عن السداد وحالة تأخر سداد الحسابات وتقدير خبراء الائتمان، وعندما يكون ممكنا، الخبرة السابقة المتعلقة بذلك.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة بأنها ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها إذا ما تمت وفق طريقة التقويم النوعي الخاصة بالشركة.

وباستخدام التقديرات التي أجراها خبراء الائتمان لدي الشركة، وعندما يكون ممكنا، الخبرة السابقة للشركة، يمكن للشركة أن تقرر بأن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري بناءً على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحاليل الكمية بصورة منتظمة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

2) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

وكنقطة مساندة، تعتبر الشركة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في وقت لا يتجاوز تأخر استحقاق أصل ما لأكثر من 30 يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تقوم الشركة بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي تؤكد أن:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد،
- الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن التي تصبح فيها الموجودات متأخرة السداد لمدة 30 يوماً، و
- عدم وجود تقلبات مضمونة في مخصص الخسائر من التحولات بين احتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية إلى المرحلة 1، والمرحلة 2، والمرحلة 3 وذلك بناء على منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه: -

المرحلة 1 : بالنسبة للأدوات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية منذ استحداثها، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر. وسيتم تصنيف كافة الحسابات عند نشأتها ضمن المرحلة 1 فيما عدا فقط الموجودات المشتراة أو المستحدثة المنخفضة قيمتها الائتمانية.

المرحلة 2 : بالنسبة للأدوات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

بالنسبة لغير محافظ التجزئة، هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لنقل التعرضات إلى المرحلة 2، وتشتمل تلك المؤشرات بشكل رئيسي على الحسابات لدى مقترض تعادل أو تزيد درجة تصنيف المخاطر الخاصة به عن 7، وأيام التأخر عن السداد لمدة 30 يوما أو أكثر كما في 31 ديسمبر 2020.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن الحسابات المشار إليها تحت ««قائمة مراقبة/ معاد هيكلتها» كما في 31 ديسمبر 2020 بما في ذلك الحسابات التي تم إعادة هيكلتها على مدى آخر 12 شهرًا يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، في حالة تعرضات الديون السيادية، تأخذ الشركة بعين الاعتبار مصفوفة مخصصات الديون السيادية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. وعليه، فإن تعرضات الديون السيادية التي يكون إجمالي درجاتها أقل من 10 من الممكن اعتبارها ضمن المرحلة 2 وذلك على أساس كل حالة على حده.

المرحلة 3 : بالنسبة للأدوات المالية المنخفضة قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بإثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. ويتم استخدام عملية تعريف التعثر عن السداد، أي أيام التأخر عن السداد لأكثر من 90 يوما كمرحلة 3.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

3) درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يضمن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية المراجعة التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. إن عمليات التصنيف الداخلي للشركة تتم وفق مقياس مكون من 7 نقاط بشأن الجهات المقترضة غير المتعثرة والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للجهة المقترضة بالإضافة إلى الجوانب النوعية للوصول إلى تصور شامل لمخاطر التعثر المتعلقة بالجهة المقترضة.

كما يتم أيضا تقسيم مقاييس التصنيف هذه إلى فئات تعكس التقديرات بشأن الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. ويتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتمكن المراقبة المنتظمة للمحفظة الشركة من إنهاء الحسابات التي تثبت وجود تدهور بشأن مخاطر الائتمان. كما تستخدم الشركة أيضا درجات التصنيف المحددة من قبل وكالات التصنيف مثل موديز واستاندرد آند بوورز وفيتش وذلك كجزء من عملية التقييم عند النظر في التعرضات الخاصة بالجهات المصنفة.

تقوم الشركة بتخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة مخاطر التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، على سبيل المثال عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات مخاطر 1 و2 أقل من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 2 و3.

يتم تخصيص التعرضات المتعلقة بغير محافظ التجزئة لدرجة مخاطر الائتمان عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات المتعلقة بغير محافظ التجزئة استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل – مثل القوائم المالية المراجعة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات.
- البيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.
- التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للجهة المقترضة أو في أنشطتها التجارية.

4) وضع جدول شروط احتمال التعثر عند السداد

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد شروط احتمال التعثر عن السداد. تقوم الشركة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بها وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة وأيضاً حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

4) وضع جدول شروط احتمال التعثر عند السداد (تتمة)

تستخدم الشركة نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايرة العلاقة بين التغيرات في نسب التعثر وعوامل الاقتصاد الكلي وتحاليل معمقة لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل الخبرة المتعلقة بالإعفاء من السداد) المتعلقة بمخاطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية على: الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والادخارات والتضخم وصافي الإقراض وصافي الدين والمصروفات الحكومية ومعدلات البطالة.

وبعد الأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بإعداد تصورها لـ «الحالة الأساسية» التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (أي بشأن إدراج المعلومات المستقبلية)، ومن ثم تستخدم الشركة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها بشأن احتمالات التعثر عن السداد.

5) تعريف التعثر عن السداد

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً عن السداد عند:

- احتمال عدم قيام الجهة المقترضة بسداد التزاماتها الائتمانية للشركة بالكامل دون قيام الشركة باتخاذ اية إجراءات مثل تسييل الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)، أو
- تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن 90 يوماً لأي التزام ائتماني جوهري تجاه الشركة. تعتبر الحسابات المكشوفة بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعار به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي.

وعند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقرضة متعثرة عن السداد، فإن الشركة تنظر في مؤشرات:

- نوعية - مثل خرق للتعهدات،
- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد أية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى الشركة، و
- تستند على بيانات معدة داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

إن المدخلات إلى التقويم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها تتفاوت على مدى الزمن لإظهار التغيرات في الظروف.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

6) إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقويمها فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها وقياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناءً على دراسة مختلف المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بإعداد تصور لـ «الحالة الأساسية» للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من السيناريوهات بشأن التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن هذه العملية إعداد سيناريوهين اقتصاديين إضافيين ودراسة الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

يتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي المتاحة خارجيا من صندوق النقد الدولي لإعداد توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على توقعات الحالة الأساسية بناء على تقدير الخبراء. كما تقوم الشركة باستخدام سيناريوهات متعددة ويتم تحديد الاحتمالات بشأن كل سيناريو وفقا لتقدير الخبراء. وتخضع التعديلات على توقعات الحالة الأساسية للاقتصاد الكلي إلى موافقة لجنة الائتمان بالشركة العربية للاستثمار.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل الشركة لأغراض أخرى. وتمثل السيناريوهات الأخرى النتائج الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً. وبشكل دوري، تقوم الشركة بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايير تحديدها لأفضل السيناريوهات الأخرى.

قامت الشركة بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان ومخاطر وخسائر الائتمان لكل محفظة أدوات مالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت الشركة بتقدير العلاقة المقدرة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تشتمل السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في 31 ديسمبر 2021 على مجموعة من المؤشرات الأساسية التالية:

الناتج المحلي الإجمالي	**التضخم**	**المصروفات الحكومية**
الاستثمارات	**صافي الإقراض**	**معدلات البطالة**
الادخارات	**صافي الدين**	

7) الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لأسباب عدة منها تغير الظروف في السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المتوقع للعميل. يجوز التوقف عن اثبات القروض الحالية التي تم تعديل شروطها، ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم الشركة بإعادة التفاوض بشأن القروض الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ «نشاطات الاعفاء من السداد» لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وطبقاً لسياسة الاعفاء من السداد الخاصة بالشركة، يتم اعفاء العملاء من السداد بشأن القروض على أساس اختياري وذلك في حال تعثر المدين عن سداد دينة أو،

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

7) الموجودات المالية المعدلة (تتمة)

في حالة وجود مخاطر عالية للتعثر عن السداد، وجود دليل على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادة على تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير موعد سداد العمولة وتعديل الشروط المتعلقة بالتعهدات المتعلقة بالقرض.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الشركة بشأن إعفاء العملاء من السداد، فإن تقدير احتمال التعثر عن السداد يعكس فيما إذا أدى التعديل إلى تحسين أو استعادة قدرة الشركة على تحصيل العمولة وأصل المبلغ وخبرة الشركة السابقة تجاه إعفاءات مماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم الشركة بتقويم أداء السداد للجهة المقترضة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتنظر في المؤشرات السلوكية المختلفة.

يعتبر الإعفاء من السداد مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وأن توقع الاعفاء من السداد قد يعتبر دليلاً على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض/ متعثرًا. ويجب على العميل إثبات السلوك الجيد للسداد باستمرار على مدى فترة قدرها 12 شهرًا قبل أن يتم اعتبار الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض/ متعثرًا.

8) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة المتغيرات التالية:

1. احتمال التعثر عن السداد،
2. الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد،
3. التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج هذه المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية، كما تم تبيانه أعلاه.

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات.

تستخدم الشركة (احتمال التعثر خلال الدورة) طبقًا لوكالات التصنيف الخارجية ويتم إجراء تعديل عوامل الاقتصاد الكلي لتحويل احتمال التعثر خلال الدورة إلى (احتمال التعثر خلال نقطة من الزمن).

تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تأخذ نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد بعين الاعتبار الهيكل والضمان وعمر المطالبة ومجال عمل الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأصل المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-1 مخاطر الائتمان (تتمة)

8) قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

وفيما يتعلق بتقدير الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد كما في 31 ديسمبر 2019، قامت الشركة باستخدام تقدير نظامي للخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد بواقع 60 % بشأن التعرض غير المضمون.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. تقوم الشركة باستخراج «التعرض عند التعثر عن السداد» من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي اجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل «التعرض عند التعثر عن السداد» على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق الملاحظات السابقة والتوقعات المستقبلية.

إن فترة التعرض تضع حدًا للفترة التي يتم على مداها أخذ حالات التعثر المحتملة بعين الاعتبار ومن ثم تؤثر على تحديد حالات التعثر عن السداد المحتملة وقياس خسائر الائتمان المتوقعة (لاسيما بشأن حسابات المرحلة 2 مع خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة كما في 31 ديسمبر 2019، تم استخدام تقدير معامل التحويل الائتماني بنسبة 100 %.

وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة 12 شهر بالنسبة للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري، تقوم الشركة بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي تتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو أخذت الشركة بعين الاعتبار فترة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ الذي يحق للشركة فيه طلب سداد دفعة مقدمة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

3-2) تحليل الجودة الائتمانية

يوضح الجدول أدناه المعلومات المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وما لم يظهر خلاف ذلك، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الظاهرة في الجدول إجمالي القيمة الدفترية. وفيما يتعلق بالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الظاهرة في الجدول المبالغ المتعهد بها أو المضمونة، على التوالي:

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

النقدية والودائع لدى البنوك

	31 ديسمبر 2021			
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
تصنيف من الدرجة الأولى	198,089	-	-	198,089
تصنيف دون الدرجة الأولى	190,908	-	-	190,908
منخفضة القيمة بصورة منفردة	-	-	68	68
الإجمالي	388,997	-	68	389,065

القروض والسلف إلى العملاء بالتكلفة المطفأة

	31 ديسمبر 2021			
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
قياسية	269,360	-	-	269,360
الإجمالي	269,360	-	-	269,360

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

فوائد مستحقة وموجودات أخرى

	31 ديسمبر 2021		
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
قياسية	7,840	-	-	7,840
الإجمالي	7,840	-	-	7,840

سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة

	31 ديسمبر 2021		
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
تصنيف من الدرجة الأولى	48	-	-	48
الإجمالي	48	-	-	48

سندات استثمار الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	31 ديسمبر 2021		
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
قياسية	735,339	-	-	735,339
خسارة	-	-	11,690	11,690
الإجمالي	735,339	-	11,690	747,029

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

إن مخاطر احتمال التعثر عن سداد قروض غير محافظ التجزئة مبينة أدناه:

مخاطر احتمال التعثر عن سداد قروض غير محافظ التجزئة

31 ديسمبر 2021	قروض غير محافظ التجزئة - غير المضمونة إجمالي القيمة الدفترية		قروض غير محافظ التجزئة - المضمونة إجمالي القيمة الدفترية	
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر
0.10 - 0.00	514,056	-	-	-
0.40 - 0.11	283,953	-	-	-
3.00 - 0.41	595,930	-	-	-
6.00 - 3.01	7,500	-	-	-
50.00 - 25.01	48	-	-	-
50.01+	-	-	-	-
الإجمالي	1,401,487	-	-	-

3-2-1 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، قام مجلس الإدارة باعتماد السياسات التي توضح معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف الأخرى. علاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركز الائتمان، توضح السياسات الحدود للقطاعات والمنتجات والمحافظ.

فيما يلي مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة:

(أ) الضمانات

تتبع الشركة العديد من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً بين هذه السياسات والممارسات هو الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

(ب) ترتيبات المقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

3-2-2 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المذكور يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود الممولة:

	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2021	2020
ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزانة	388,984	374,165
قروض وسلف للبنوك	58,000	140,000
قروض وسلف لغير البنوك	211,360	154,136
سندات دين استثمارية	735,339	773,831
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	7,840	7,244
	1,401,523	1,449,376

فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود الممولة:

	التزامات محتملة	
التزامات قروض	-	-
في 31 ديسمبر	1,401,523	1,449,376

يوضح الجدول أعلاه أسوأ الاحتمالات لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في 31 ديسمبر 2021 و2020 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم البنود المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

3-2-2 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف وسندات الدين وفقًا لما يلي:

- إن 100 % من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الموجودات القياسية وفقا لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2020: 100 %)،
- إن 100 % من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها (31 ديسمبر 2020: 100 %)، و
- ما يقرب من 29 % (31 ديسمبر 2020: 30 %) من سندات الدين لديها تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) على الأقل.

3-2-3 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة بصورة منفردة	الإجمالي
	عادية	تحت المراقبة			
31 ديسمبر 2021					
ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزانة					
أذونات خزانة	388,994	-	-	68	389,062
سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)	735,339	-	-	11,690	747,029
قروض وسلف					
- قروض وسلف للبنوك	58,000	-	-	-	58,000
- قروض وسلف لغير البنوك	211,360	-	-	-	211,360
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	7,840	-	-	-	7,840
	1,401,533	-	-	11,758	1,413,291

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

3-2-3 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية (تتمة)

	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة بصورة منفردة	الإجمالي
	عادية	تحت المراقبة			
31 ديسمبر 2020					
ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزانة					
أذونات خزانة	374,164	-	-	-	374,164
سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)	773,879	-	-	11,690	785,569
قروض وسلف					
- قروض وسلف للبنوك	140,000	-	-	-	140,000
- قروض وسلف لغير البنوك	154,136	-	-	-	154,136
	1,442,179	-	-	11,690	1,453,869

بلغ إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2021: 678 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 1.427 ألف دولار أمريكي). تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف في الإيضاح (8). بلغ إجمالي مخصص خسارة الائتمان المتوقعة لسندات الدين للمرحلة الأولى والثانية 981 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 1,061 ألف دولار أمريكي) والمرحلة الثالثة 11,690 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 11,690 ألف دولار أمريكي).

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-2) تحليل الجودة الائتمانية (تتمة)

3-2-4 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

(أ) القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه مخاطر الائتمان الرئيسية التي تتعرض لها الشركة وذلك بالقيمة الدفترية لها، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

	دول الخليج	الدول العربية الأخرى	آسيا	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	الإجمالي
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	331,737	34	56,203	1,010	388,984
قروض وسلف	219,822	41,360	7,500	-	268,682
سندات دين	245,204	60,663	40,256	389,256	735,379
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	5,028	2,094	82	635	7,839
في 31 ديسمبر 2021	801,791	104,151	104,041	390,901	1,400,884
في 31 ديسمبر 2020	859,144	108,740	70,255	409,850	1,447,989

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار سوق الأدوات المرتبطة بسعر الفائدة والأسهم في محفظة المتاجرة وتحويل العملات الأجنبية في جميع إدارات الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، توجد هناك سياسات وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات لازمة لذلك.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق أسعار الفائدة على هوامش الربح وصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكلة المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي دخل الفوائد نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة بقدر اختلاف هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات مع تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات أسعار الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في أسعار الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين مراكز الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت.

يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار العمولات وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن مدير الخزينة هو المسئول الأول عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للمراجعة ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بمراجعة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف إنتاج دخل فوائد قوي ومستقر مع مرور الوقت.

يوضح الجدول التالي الأثر على التغيرات المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول، فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مساو في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساو ولكن معاكس.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

(أ) مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2021	دولار أمريكي 25 نقطة أساس	يورو 25 نقطة أساس	درهم إماراتي 25 نقطة أساس	ريال سعودي 25 نقطة أساس	دينار بحريني 25 نقطة أساس	جنيه إسترليني 25 نقطة أساس	الإجمالي
الموجودات المالية:							
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	353	-	2	20	414	-	789
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	673	-	-	-	-	-	673
سندات دين	876	142	-	-	-	-	1,018
أثر الموجودات المالية	1,902	142	2	20	414	-	2,480
المطلوبات المالية ودائع	(907)	-	(1)	-	-	-	(908)
أثر المطلوبات المالية	(907)	-	(1)	-	-	-	(908)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	995	142	1	20	414	-	1,572

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

(أ) مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2020	دولار أمريكي 25 نقطة أساس	يورو 25 نقطة أساس	درهم إماراتي 25 نقطة أساس	ريال سعودي 25 نقطة أساس	دينار بحريني 25 نقطة أساس	جنيه إسترليني 25 نقطة أساس	الإجمالي
الموجودات المالية:							
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	308	-	2	58	413	-	781
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	735	-	-	-	-	-	735
سندات دين	1,013	146	-	-	-	-	1,159
أثر الموجودات المالية	2,056	146	2	58	413	-	2,675
المطلوبات المالية ودائع	(922)	-	(2)	-	-	-	(924)
أثر المطلوبات المالية	(922)	-	(2)	-	-	-	(924)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	1,134	146	-	58	413	-	1,751

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر الأسهم

تمثل مخاطر الأسهم التغير المحتمل في القيمة الاقتصادية الحالية للأسهم أو مركز مماثل نتيجة للتغيرات في العوامل المرتبطة بمخاطر السوق المعنية. تشتمل مخاطر الأسهم على أسهم مسجلة في الدفاتر التجارية والبنكية. تقوم الشركة بقياس مخاطر الأسهم من خلال إعادة التقويم اليومي لمحفظة الأسهم.

يبين الجدول التالي الأثر على الأرباح والخسائر للتغير المفترض بواقع 10٪ في القيمة العادلة لصناديق الأسهم والاستثمارات:

تصنيف الأسهم	2021			2020		
	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق ٪	الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق الملكية	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق ٪	الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق الملكية
أسهم مقتناه لغرض المتاجرة	± 10	752	-	± 10	1,028	-
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - حقوق الملكية	± 10	-	-	± 10	-	-
صندوق استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	± 10	712	-	± 10	907	-
مساهمات في الأسهم متداولة	± 10	-	21,743	± 10	-	10,131

لا يمكن بسهولة تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المقتناة لغير أغراض المتاجرة الناتجة عن المساهمات في الأسهم غير المتداولة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بلغت القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق الملكية في نهاية السنة 151.8 مليون دولار أمريكي (2020: 150.4 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 7).

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تمثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية مخاطر فقدان قيمة موجودات مسجلة بعملة أجنبية أو زيادة قيمة مطلوبات مسجلة بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف التي ليست في صالح العملة الرئيسية / عملة إعداد القوائم المالية للشركة.

تقوم الشركة بتحديد مخاطر تحويل العملات الأجنبية على مستويين: (أ) مخاطر المعاملات و (ب) المخاطر الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تقوم الشركة بتمديد القرض أو تقترض بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة إعداد القوائم المالية/ العملة الرئيسية للشركة. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة، المسجلة بالعملات الأجنبية.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

يتم قياس المخاطر الهيكلية لتحويل العملات الأجنبية عن طريق تحديد فجوات العملات بين الموجودات والمطلوبات المصنفة حسب مختلف الأعمار وفقا لتواريخ استحقاقها، في جميع إدارات الشركة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز خلال الليل وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. كما يشتمل الجدول على الموجودات والمطلوبات للشركة وصناديق المركز الرئيسي بالقيمة الدفترية، والمصنفة بحسب العملات الرئيسية.

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2021								
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	176,573	70	906	45,218	165,859	83	279	388,988
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	2,830	-	-	7,520	-	-	6,872	17,222
استثمارات في أوراق مالية:								
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	677,954	57,385	-	-	-	-	-	735,339
- مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	-	40	40
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	268,682	-	-	-	-	-	-	268,682
مساهمات في أسهم	126,671	-	-	163,539	-	-	78,993	369,203
ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية:	20,356	-	-	-	-	-	-	20,356

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي
موجودات غير ملموسة	2,489	-	-	-	-	-	-	2,489
موجودات أخرى	7,856	21	-	5,076	415	4	-	13,372
إجمالي الموجودات المالية	1,283,411	57,476	906	221,353	166,274	87	86,184	1,815,691
ودائع	(362,879)	(56,786)	(861)	(14)	-	-	-	(420,540)
مطلوبات أخرى	(5,692)	(311)	-	(12,542)	(4,310)	-	(8,551)	(31,406)
إجمالي المطلوبات المالية	(368,571)	(57,097)	(861)	(12,556)	(4,310)	-	(8,551)	(451,946)
احتياطي القيمة العادلة	23,315	(422)	-	(34,266)	-	-	59,815	48,442
صافي المراكز المفتوحة	938,155	(43)	45	174,531	161,964	87	137,448	1,412,187
كما في 31 ديسمبر 2020								
إجمالي الموجودات المالية	1,269,726	58,856	914	184,893	167,343	103	93,232	1,775,067
إجمالي المطلوبات المالية	(360,907)	(61,912)	(861)	(21,844)	(3,941)	-	(12,492)	(461,957)
احتياطي القيمة العادلة	19,530	(320)	-	(5,505)	-	-	55,635	69,340
صافي المراكز المفتوحة	928,349	(3,376)	53	157,544	163,402	103	136,375	1,382,450

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي، وقد تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

4-3 مخاطر السيولة

يتم تصنيف مخاطر السيولة على أنها عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاقات بين الموجودات والمطلوبات. تشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة التمويل ومخاطر السيولة في السوق. تقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات التمويلية للشركة. ولتقويم وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، توجد هناك سياسات وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات لازمة لذلك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالشركة بإدارة عملية الحوكمة والرقابة التي تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار من خلال إدارة السيولة بصورة مستنيرة.

تقوم الشركة بقياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل من خلال منهجية تحليل الفجوة الساكنة. يتضمن هذا التحليل تواريخ استحقاق كافة التدفقات النقدية الواردة في قائمة المركز المالي ضمن أعمار محددة، لتحديد عدم التطابق عبر فترة زمنية على أساس التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. توجد حدود فجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات من أجل المراقبة الفعالة للسيولة.

لدى الشركة خطة تمويل طارئ لإدارة السيولة في حالة حدوث خلل كبير في مقدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية على شكل موجودات سائلة مثل ودائع بين البنوك وأذونات خزانة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضا على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى لتوفير مصادر إضافية من السيولة.

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-4 مخاطر السيولة (تتمة)

3-4-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعرض الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للتواريخ المتوقع استردادها أو سدادها فيها:

كما في 31 ديسمبر 2021	أقل من 12شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك	388,988	-	-	388,988
استثمارات:				
أوراق مالية	40,407	702,050	10,144	752,601
المساهمات في الأسهم	-	-	369,203	369,203
قروض وسلف	174,394	94,288	-	268,682
الممتلكات والمعدات	-	-	10,737	10,737
الاستثمارات العقارية	-	-	9,619	9,619
موجودات غير ملموسة	-	-	2,489	2,489
موجودات أخرى	7,840	-	5,532	13,372
إجمالي الموجودات	611,629	796,338	407,724	1,815,691

كما في 31 ديسمبر 2021	أقل من 12شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
المطلوبات				
ودائع	420,540	-	-	420,540
مطلوبات أخرى	4,220	113	27,073	31,406
إجمالي المطلوبات	424,760	113	27,073	451,946
الصافي	186,869	796,225	380,651	1,363,745
فجوة السيولة المتراكمة	186,869	983,094	1,363,745	

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-4 مخاطر السيولة (تتمة)

3-4-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2020	أقل من 12شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك	374,170	-	-	374,170
استثمارات:				
أوراق مالية	65,466	717,439	12,573	795,478
المساهمات في الأسهم	-	-	273,192	273,192
قروض وسلف	122,260	170,449	-	292,709
الممتلكات والمعدات	-	-	10,955	10,955
الاستثمارات العقارية	-	-	9,869	9,869
موجودات غير ملموسة	-	-	2,093	2,093
موجودات أخرى	6,720	-	9,881	16,601
إجمالي الموجودات	568,616	887,888	318,563	1,775,067
المطلوبات				
ودائع	431,332	-	-	431,332
مطلوبات أخرى	4,535	-	26,090	30,625
إجمالي المطلوبات	435,867	-	26,090	461,957
الصافي	132,749	887,888	292,473	1,313,110
فجوة السيولة المتراكمة	132,749	1,020,637	1,313,110	

3-4-2 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية المستحقة على الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة وذلك حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:

كما في 31 ديسمبر 2021	3-1 أشهر	12-3 شهراً	الإجمالي
المطلوبات			
ودائع	261,913	158,628	420,541
مطلوبات أخرى	3,145	12,110	15,255
إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)	265,058	170,738	435,796
كما في 31 ديسمبر 2020			
المطلوبات			
ودائع	326,201	105,131	431,332
مطلوبات أخرى	3,410	11,898	15,308
إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)	329,611	117,029	446,640

إن الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات وتغطية التزامات القروض القائمة، تشتمل على النقد والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، وحسابات العملاء المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي تدفقات نقدية صادرة غير متوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-4-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

كما في 31 ديسمبر 2021	لغاية شهر واحد	3-1 أشهر	الإجمالي
مشتقات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
تدفقات نقدية صادرة	8,551	-	8,551
تدفقات نقدية واردة	8,543	-	8,543
إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	8,551	-	8,551
إجمالي التدفقات النقدية الواردة	8,543	-	8,543
كما في 31 ديسمبر 2020			
مشتقات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
تدفقات نقدية صادرة	12,492	-	12,492
تدفقات نقدية واردة	12,445	-	12,445
إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	12,492	-	12,492
إجمالي التدفقات النقدية الواردة	12,445	-	12,445

4-4-3 التزامات القروض والضمانات المالية والقبولات والبنود الأخرى غير الواردة في قائمة المركز المالي

أ) تم إظهار الاستحقاقات أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب) تمثل التعهدات لمنح الائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده. يوجد للتعهدات بوجه عام تواريخ انتهاء محددة أو بنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ج) تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات الاحتياطية الشركة بتسديد الالتزامات نيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لشروط العقد. وقد يكون للاعتمادات المستندية مخاطر سوقية إذا كانت صادرة أو تم تمديدها على أساس سعر فائدة ثابت.

د) يوجد على الشركة التزامات استثمارية بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 15.3 مليون دولار أمريكي)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

5-3 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقويم تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله إلى أحداث استثنائية ولكن معقولة. يعتبر اختبار الجهد أداة هامة لإدارة المخاطر يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. يقوم اختبار الجهد بتنبيه الإدارة إلى وجود نتائج غير متوقعة سلبية تتعلق بالعديد من المخاطر وتوفر مؤشرًا إلى حجم رأس المال الضروري لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يعتبر اختبار الجهد أداة تكمل منهجيات وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

تبنت الشركة منهجية تحليل الحساسية بشأن اختبار الجهد نظرا لبساطته وقامت بتوحيد اختبارات الحساسية المختلفة إلى اختبار الجهد ذو العوامل المتعددة.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. يتم تحديد هذه المستويات الثلاثة من الصدمات على أنها (1) منخفضة، (2) ومتوسطة، (3) ومرتفعة. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم تأثيرها.

6-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم المتاجرة بها في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم على أساس أسعار السوق المتداولة وأسعار عروض التجار. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل فايننشال تايمز للأوراق المالية وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلوم بيرغ» و «رويترز».

تعتبر الأداة المالية متداولة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المتداولة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم من عمليات التبادل أو التجار أو الوسطاء أو مجموعة صناعات أو خدمات التسعير أو وكالات التصنيف النظامية وهذه الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم والتي تتم وفق شروط تعامل عادل. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، فإن السوق يعتبر سوق غير نشط. تتمثل المؤشرات على أن السوق غير نشط في وجود فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم. وبموجب طرق التقويم هذه، يتم تقدير القيمة العادلة من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقويم أخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية، التي تمت خارج الأسواق النظامية، باستخدام طرق التقويم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي (7) التسلسل الهرمي لطرق التقويم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقويم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات الشركة في السوق. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

- **المستوى 1 -** أسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال.
- **المستوى 2 -** مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، والقروض المتداولة والديون المركبة المصدرة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحنى عائد ليبور أو مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى هي بلوم بيرغ ورويترز.
- **المستوى 3 -** مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم وأدوات دين ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. يتطلب هذا المستوى استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. تأخذ الشركة بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقويمها، حيثما كان ذلك ممكناً

الموجودات والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2021	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
- أدوات حقوق ملكية	7,520	-	-	7,520
- صناديق استثمارية	-	-	9,701	9,701
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- سندات دين	735,339	-	-	735,339
مساهمات في أسهم	217,434	-	151,769	369,203
إجمالي الموجودات	960,293	-	161,470	1,121,763
مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
- أدوات مالية مشتقة	-	8	-	8
إجمالي المطلوبات	-	8	-	8

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-6 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2020	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
- أدوات حقوق ملكية	10,287	-	-	10,287
- صناديق استثمارية	-	-	11,320	11,320
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- سندات دين	773,831	-	-	773,831
مساهمات في أسهم	122,770	-	150,422	273,192
إجمالي الموجودات	906,888	-	161,742	1,068,630
مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
- أدوات مالية مشتقة	-	47	-	47
إجمالي المطلوبات	-	47	-	47

لم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث للأدوات المالية

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المتداولة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

فيما يلي ملخص بتسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمات في الأسهم غير المتداولة بما في ذلك الحركات:

	2021	2020
في 1 يناير	150,422	165,950
تصفية	-	-
إجمالي الأرباح و (الخسائر) المثبتة في الدخل الشامل الآخر	1,347	(15,528)
في 31 ديسمبر	151,769	150,422

(ج) الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

في 31 ديسمبر 2021، تم تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة وقدرها لا شيء (31 ديسمبر 2020: لا شيء)، بمبلغ قدره لا شيء (31 ديسمبر 2020: لا شيء). إن القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة بما في ذلك القروض والسلف لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

3-7 إدارة رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «حقوق الملكية»، فيما يلي:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية بحيث يمكنها الاستمرار في توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، منها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 في كافة فئات الموجودات المالية يتطلب إبداء الأحكام، وعلى وجه الخصوص تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقويم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تستمد هذه التقديرات من خلال العديد من العوامل وقد تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للشركة مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بشأن اختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. وتتضمن بنود نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

- طريقة التصنيف الائتماني الداخلي للشركة والتي تقوم بتخصيص احتمالية التعثر عن السداد إلى الفئات الفردية.
- معايير الشركة لتقويم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ومن ثم يجب قياس المخصصات لقاء الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والتقويم النوعي.
- تقسيم الموجودات المالية عند تقويم خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس جماعي.
- إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيمة الضمانات والأثر على احتمال التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد ونسبة الخسائر عند التعثر عن السداد.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية ومدى ترجيح احتماليتها وذلك لاستخراج المدخلات الاقتصادية إلى نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقويم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقويم الامتثال مع كافة الأنظمة المعمول بها، ونتائج أي دعاوى منظورة، ولا علم لديها بأية حالات عدم تأكد جوهرية حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

5. النقد والودائع لدى البنوك

يتكون النقد والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
نقدية وشبه نقدية:		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	6,954	8,361
ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل	179,263	141,110
أذونات خزانة تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء	165,547	163,822
ودائع لدى البنوك	351,764	313,293
ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة	37,237	60,924
ناقصًا: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)	(13)	(47)
الإجمالي	388,988	374,170

6. الاستثمارات في الأوراق المالية

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

		2021	2020
أ)	**موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**		
	أدوات حقوق ملكية	7,520	10,287
	صناديق استثمارية	9,701	11,320
	الإجمالي	17,221	21,607
ب)	**موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**		
	سندات دين		
	+ أ أ وحتى – أ أ	3,257	23,419
	+ أ وحتى – أ	216,451	211,144
	+ ب ب ب وحتى – ب ب ب	313,189	362,289
	+ ب ب وحتى – ب ب	32,081	46,391
	+ ب وحتى – ب	170,361	130,588
	غير مصنفة	11,690	11,690
		747,029	785,521
	أدوات حقوق ملكية	-	-
	ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (المرحلة 3)	(11,690)	(11,690)
	الإجمالي	735,339	773,831

6. الاستثمارات في الأوراق المالية (تتمة)

	2021	2020
ج) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة		
سندات دين	48	48
ناقصًا: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)	(7)	(8)
الإجمالي	41	40
إجمالي الاستثمارات	752,601	795,478

كما في 31 ديسمبر 2021، تم تصنيف سندات دين قدرها 735,339 ألف دولار أمريكي بالمرحلة 1 (2020: 773,831 ألف دولار أمريكي)، باستثناء 11,690 ألف دولار أمريكي تم تصنيفها بالمرحلة 3 (2020: 11,690 ألف دولار أمريكي).

فيما يلي ملخص بحركة الاستثمارات في الأوراق المالية:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة	2021	2020
في 1 يناير 2021	21,607	773,831	40	795,478	762,657
فروقات تحويل عملات أجنبية	48	(4,765)	-	(4,717)	4,985
إضافات	137,074	87,789	-	224,863	180,853
استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)	(138,865)	(103,482)	-	(242,347)	(155,298)
التغير في القيمة العادلة	(2,643)	(17,308)	1	(19,950)	2,754
إطفاء خصم	-	(726)	-	(726)	(473)
في 31 ديسمبر	17,221	735,339	41	752,601	795,478

إن الاستثمارات في سندات الدين وقدرها 171,657 ألف دولار أمريكي (2020: 116,439 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك ومؤسسات مالية.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

7. الاستثمارات في المساهمات في الأسهم

القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم

تتكون استثمارات المساهمات في الأسهم كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
مدرجة	217,434	122,770
غير مدرجة (إيضاح 4)	151,769	150,422
الإجمالي	369,203	273,192

فيما يلي بيان الحركة في الاستثمارات في المساهمات في الأسهم:

	2021	2020
في بداية السنة	273,192	275,759
إضافات خلال السنة	57,313	20,645
التغير في القيمة العادلة	38,698	(23,212)
في نهاية السنة	369,203	273,192

2021 الدولة/ المشروع	الأسهم المدرجة/ غير المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية
المملكة المغربية			
شركة رياض السوالم	غير مدرجة	965	33.00
الشركة المغربية للإيجار المالي	مدرجة	6,887	5.74
شركة أسما كلوب بلس	غير مدرجة	11,707	40.00
		19,559	
المملكة العربية السعودية			
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	غير مدرجة	13,580	15.00
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	غير مدرجة	2,490	9.94
شركة بداية لتمويل المنازل	غير مدرجة	30,965	11.11
البنك الأهلي السعودي	مدرجة	46,844	0.18
شركة الزيت العربية السعودية	مدرجة	38,245	0.002
شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)	مدرجة	31,416	0.19
		163,540	
جمهورية السودان			
شركة سكر كنانة	غير مدرجة	804	6.99
مجموعة سوداتل للاتصالات	مدرجة	387	2.18
بنك الاستثمار المالي	مدرجة	148	20.80
شركة أسمنت بربر	غير مدرجة	1,026	16.40

7. الاستثمارات في المساهمات في الأسهم (تتمة)

2021 الدولة/ المشروع	الأسهم المدرجة/ غير المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية
الشركة العربية للإجارة المحدودة	غير مدرجة	776	30.00
		3,141	
جمهورية مصر العربية			
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	غير مدرجة	8,982	13.62
الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبلين	غير مدرجة	43,709	10.00
الشركة الدولية للتأجير التمويلي	غير مدرجة	3,542	10.00
مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية	مدرجة	45,821	2.03
		102,054	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
المؤسسة العربية المصرفية	غير مدرجة	4,129	3.65
الشركة العربية للإيجار المالي	غير مدرجة	7,968	25.00
		12,097	
المملكة الأردنية الهاشمية			
بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	30,576	10.25
الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	3,358	8.17
		33,934	

2021 الدولة/ المشروع	الأسهم المدرجة/ غير المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية
مملكة البحرين			
المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	4,844	0.42
دولة قطر			
بنك الاستثمار العربي الأردني	غير مدرجة	8,399	15.00
سلطنة عمان			
شركة تأجير للتمويل	مدرجة	8,909	18.79
الشركات العربية المشتركة			
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير مدرجة	3,518	1.67
برنامج تمويل التجارة العربية	غير مدرجة	5,235	0.44
الشركة العربية للتعدين	غير مدرجة	3,973	1.10
		12,726	
		369,203	

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

7. الاستثمارات في المساهمات في الأسهم (تتمة)

2020 الدولة/ المشروع	الأسهم المدرجة/ غير المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية
المملكة المغربية			
شركة رياض السوالم	غير مدرجة	1,041	33.00
الشركة المغربية للإيجار المالي	مدرجة	7,930	5.74
شركة أسما كلوب بلس	غير مدرجة	11,635	40.00
		20,606	
المملكة العربية السعودية			
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	غير مدرجة	13,464	15.00
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	غير مدرجة	2,421	9.94
شركة بداية لتمويل المنازل	غير مدرجة	27,829	11.11
مجموعة سامبا المالية	مدرجة	30,070	0.18
شركة الزيت العربية السعودية	مدرجة	37,390	0.002
		111,174	
جمهورية السودان			
شركة سكر كنانة	غير مدرجة	5,467	6.99
مجموعة سوداتل للاتصالات	مدرجة	2,947	2.18
بنك الاستثمار المالي	مدرجة	1,176	20.80
شركة أسمنت بربر	غير مدرجة	1,752	16.40
الشركة العربية للإجارة المحدودة	غير مدرجة	5,267	30.00
		16,609	
جمهورية مصر العربية			
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	غير مدرجة	7,575	13.62
الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبلين	غير مدرجة	35,296	10.00
الشركة الدولية للتأجير التمويلي	غير مدرجة	3,431	10.00
		46,302	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
المؤسسة العربية المصرفية	غير مدرجة	4,487	3.65
الشركة العربية للإيجار المالي	غير مدرجة	8,636	25.00
		13,123	
المملكة الأردنية الهاشمية			
بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	25,806	10.25

7. الاستثمارات في المساهمات في الأسهم (تتمة)

2020 الدولة/ المشروع	الأسهم المدرجة/ غير المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية
الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	3,282	8.36
		29,088	
مملكة البحرين			
المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	3,886	0.42
دولة قطر			
بنك الاستثمار العربي الأردني	غير مدرجة	9,395	15.00
سلطنة عمان			
شركة تأجير للتمويل	مدرجة	10,283	18.79
الشركات العربية المشتركة			
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير مدرجة	3,518	1.67
برنامج تمويل التجارة العربية	غير مدرجة	5,235	0.44
الشركة العربية للتعدين	غير مدرجة	3,973	1.10
		12,726	
		273,192	

8. القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
قروض وسلف (إيضاح 8-1)	269,360	294,136
مخصص انخفاض في قيمة قروض وسلف (8-2)	(678)	(1,427)
قروض وسلف، صافي	268,682	292,709

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

8. القروض والسلف (تتمة)

8-1) يظهر الجدول التالي التسويات من الأرصدة الافتتاحية وحتى إجمالي القيمة الدفترية الختامية للقروض والسلف:

	31 ديسمبر 2021				2020
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي	
في بداية السنة	294,136	-	-	294,136	253,587
القروض المصروفة خلال السنة	82,372	-	-	82,372	204,136
القروض المستردة	(107,148)	-	-	(107,148)	(163,587)
في نهاية السنة	269,360	-	-	269,360	294,136

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، استردت الشركة المبلغ الأصلي وقدره 3,035 ألف دولار أمريكي (2020: لا شيء) المتعلق بالتسهيلات التي تم شطبها.

8-2) يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

	31 ديسمبر 2021				2020
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي	
في بداية السنة	1,427	-	-	1,427	9,993
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(749)	-	-	(749)	854
استرداد مبالغ مجنب مخصص لها سابقًا	-	-	-	-	(9,420)
	678	-	-	678	1,427
مخصص انخفاض محدد					-
خسائر ائتمان متوقعة/ مخصص انخفاض عام				678	1,427
في بداية السنة				678	1,427

9. الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
إيرادات مستحقة	11,219	12,950
إيجار مستحق القبض*	105	933
ذمم مدينة أخرى	2,048	2,718
الإجمالي	13,372	16,601

* كما في 31 ديسمبر 2021، تم سداد ذمم الإيجار مستحقة القبض في يناير 2022.

10. الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	الأراضي	المباني ومعداتها	الأثاث والمعدات	الأعمال تحت التنفيذ	الإجمالي 2021	الإجمالي 2020
التكلفة						
في 1 يناير	4,439	20,588	8,578	-	33,605	33,724
إضافات خلال السنة	-	26	64	713	803	448
استبعادات خلال السنة	-	-	-	-	-	(567)
إعادة التصنيف	-	162	-	(673)	(511)	-
في 31 ديسمبر	4,439	20,776	8,642	40	33,897	33,605
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير	-	14,752	7,898	-	22,650	22,726
المحمل للسنة	-	306	204	-	510	491
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	-	-	(567)
في 31 ديسمبر	-	15,058	8,102	-	23,160	22,650
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2021	4,439	5,718	540	40	10,737	
في 31 ديسمبر 2020	4,439	5,836	680	-		10,955

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

10. الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية (تتمة)

10-2 الاستثمارات العقارية:

تتكون الاستثمارات العقارية، بالصافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	الأراضي	المباني ومعداتها	الأثاث والمعدات	الأعمال تحت التنفيذ	الإجمالي 2021	الإجمالي 2020
التكلفة						
في 1 يناير	5,927	27,660	1,643	18	35,248	36,245
إضافات خلال السنة	-	-	44	36	80	50
الانخفاض في القيمة خلال السنة	(111)	-	-	-	(111)	(84)
استبعادات خلال السنة	-	-	-	-	-	(963)
إعادة التصنيف	-	54	-	(54)	-	-
في 31 ديسمبر	5,816	27,714	1,687	-	35,217	35,248
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير	-	23,861	1,518	-	25,379	26,131
المحمل للسنة	-	150	69	-	219	211
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	-	-	(963)
في 31 ديسمبر	-	24,011	1,587	-	25,598	25,379
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2021	5,816	3,703	10	-	9,619	
في 31 ديسمبر 2020	5,927	3,799	125	18		9,869

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2021 حوالي 19.3 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 20.5 مليون دولار أمريكي).

11. الموجودات غير الملموسة

	برامج الحاسب الآلي	الأعمال تحت التنفيذ	الإجمالي 2021	الإجمالي 2020
التكلفة				
في 1 يناير	6,055	-	6,055	6,452
إضافات خلال السنة	619	-	619	8
استبعادات خلال السنة	(1,567)	-	(1,567)	(405)
إعادة التصنيف	499	-	499	-
في 31 ديسمبر	5,606	-	5,606	6,055
الإطفاء المتراكم:				
في 1 يناير	3,962	-	3,962	3,952
المحمل للسنة	484	-	484	415
المتعلق بالاستبعادات	(1,567)	-	(1,567)	(405)
إعادة التصنيف	238	-	238	
في 31 ديسمبر	3,117	-	3,117	3,962
صافي القيمة الدفترية:				
في 31 ديسمبر 2021	2,489	-	2,489	
في 31 ديسمبر 2020	2,093	-		2,093

12. الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
ودائع للبنوك	395,905	354,699
ودائع لغير البنوك	24,636	76,633
الإجمالي	420,541	431,332

يشتمل البند أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 158.1 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 104.6 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

13. الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بإجراء أنواع متعددة من المعاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (الموجودات) والقيمة العادلة السالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية لها. تشير المبالغ الإسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

	31 ديسمبر 2021		
	مبلغ العقد/ المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة		**الموجودات**	**المطلوبات**
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
مقايضات عملات	17,094	-	8

	31 ديسمبر 2020		
	مبلغ العقد/ المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة		**الموجودات**	**المطلوبات**
مقايضات عملات	32,923	-	47

14. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021	2020
منافع موظفين (انظر الجدول أدناه)	14,078	13,439
مبالغ مستحقة إلى جهة ذات علاقة (إيضاح 15)	9,865	9,855
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع	5,231	5,029
إيرادات مؤجلة	2,066	1,830
فوائد مستحقة	158	425
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 13)	8	47
الإجمالي	31,406	30,625

14. المطلوبات الأخرى (تتمة)

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	برامج ادخار الموظفين	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	مخصص الإجازات	الإجمالي 2021	الإجمالي 2020
في 1 يناير	1,316	10,748	1,375	13,439	11,908
إضافات للسنة	80	881	627	1,588	1,509
مخصصات مستخدمة	-	(859)	(369)	(1,228)	(930)
مساهمة الموظفين إلى برامج الادخار	67	-	-	67	66
الخسائر الاكتوارية المثبتة في الدخل الشامل الآخر	-	414	-	414	1,038
حركات أخرى	-	-	(202)	(202)	(152)
في 31 ديسمبر	1,463	11,184	1,431	14,078	13,439

تتكون المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي مما يلي:

	2021	2020
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	11,141	10,705
صافي التزامات منافع الموظفين في قائمة المركز المالي	11,141	10,705

الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة في التقييم الأكتواري كما يلي:

	2021	2020
معدل الخصم	%1.90	%1.55
معدل زيادة الرواتب (قصير الأجل)	%4.0	%4.0
معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)	%1.9	%1.55
معدل الوفيات وفقا لمنظمة الصحة العالمية - السعودية	0.75-0.19	0.75-0.16
معدل دوران الموظفين	ضعيف	ضعيف

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

14. المطلوبات الأخرى (تتمة)

معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الصافية على أساس افتراضات اكتوارية معينة. وفي حالة تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمقدار يُحتمل مع بقاء الافتراضات الأخرى دون تغيير، فإن القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة ستتغير على النحو التالي:

	2021	2020
معدل الخصم 0.5+ %	8,282	8,010
معدل الخصم 0.5- %	8,710	8,498
معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)0.5+ %	8,592	8,310
معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)0.5- %	8,371	8,166

كان التغير في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:

	2021	2020
في 1 يناير	10,748	9,392
صافي المصاريف الدورية المثبتة في قائمة الدخل	881	861
المدفوعات المدفوعة للموظفين المستقيلين	(859)	(543)
إعادة قياس في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	414	1,038
في 31 ديسمبر	11,184	10,748

15. المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدتها

لم يكن لدى الشركة خلال دورة أعمالها العادية معاملات مع جهات ذات علاقة، فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية والمبلغ المستلم من دولة ليبيا.

1. فيما يلي بيان بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

موظفو الإدارة التنفيذية:	2021	2020
مكافأة نهاية الخدمة	3,799	3,468

2. فيما يلي بيان بإجمالي التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2021	2020
مصاريف مجلس الإدارة	529	360
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	450	450
رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل	909	865
مكافأة نهاية الخدمة	331	302

فيما يلي بيان المبالغ المستحقة إلى الجهة ذات العلاقة في نهاية السنة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	2021	2020
دولة ليبيا	مساهم	تمويل مستلم	9,865	9,855

16. رأس المال

المصرح به والمدفوع

يتكون رأس المال، بقيمة اسمية قدرها 1.000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2021		2020	
	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ
مصرح به	1,200,000	1,200,000	1,200,000	1,200,000
مدفوع بالكامل	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000

بتاريخ 8 يونيو 2013، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي وزيادة رأس المال المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 1.050 مليون دولار أمريكي، وذلك من خلال رسملة 175 مليون دولار أمريكي من الأرباح المبقاة خلال الخمس سنوات المقبلة، وسداد الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ في 1 أبريل 2014

بتاريخ 22 يونية 2019، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على رسملة الاكتتاب في رأس المال بمبلغ 123.2 مليون دولار أمريكي، وتحويل المبلغ المتبقي وقدره 126.8 مليون دولار أمريكي من الأرباح المبقاة.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

16. رأس المال (تتمة)

فيما يلي بيان بملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر:

نسبة الملكية (٪)				
2020	2021	2020	2021	
173,848	173,848	16.56	16.56	المملكة العربية السعودية
173,848	173,848	16.56	16.56	دولة الكويت
142,641	142,641	13.58	13.58	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
116,243	116,243	11.07	11.07	جمهورية العراق
90,841	90,841	8.65	8.65	دولة قطر
77,268	77,268	7.36	7.36	جمهورية مصر العربية
63,396	63,396	6.04	6.04	الجمهورية العربية السورية
66,170	66,170	6.30	6.30	دولة ليبيا
29,696	29,696	2.83	2.83	جمهورية السودان
18,960	18,960	1.81	1.81	مملكة البحرين
18,960	18,960	1.81	1.81	الجمهورية التونسية
18,960	18,960	1.81	1.81	المملكة المغربية
16,918	16,918	1.61	1.61	سلطنة عمان
17,875	17,875	1.70	1.70	الجمهورية اللبنانية
17,875	17,875	1.70	1.70	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
3,569	3,569	0.34	0.34	المملكة الأردنية الهاشمية
2,932	2,932	0.27	0.27	الجمهورية اليمنية
1,050,000	1,050,000	% 100	% 100	**الإجمالي**

17. الاحتياطي النظامي

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10٪ من صافي الدخل سنوياً إلى الاحتياطي النظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100٪ من رأس المال المدفوع.

حركة الاحتياطي النظامي:	2021	2020
في بداية السنة	117,790	114,864
إضافات خلال السنة	3,019	2,926
في نهاية السنة	120,809	117,790

18. الاحتياطي العام

خلال عام 2016، ووفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ وقدره 22.799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. يمكن فقط استخدام الاحتياطي العام من خلال قرار من مجلس الإدارة.

19. أرباح مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 شعبان (الموافق 26 مارس 2022) توزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة عن العام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2021 بمبلغ قدره 26.25 مليون دولار أمريكي (بواقع 25 دولار أمريكي لكل سهم) بنسبة 2.5% من رأس مال الشركة المدفوع. التوزيع المقترح مشروط بموافقة الجمعية العامة غير العادية على إلغاء قيد نسبة التوزيعات الـ 5% المنصوص عليه في المادة (52) فقرة (أ/2) من النظام الأساسي للشركة، وذلك في اجتماعها القادم بتاريخ 25 يونيو 2022.

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

20. احتياطي القيمة العادلة

فيما يلي ملخص بالتغيرات في احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2021	2020
المساهمات في الأسهم		
في بداية السنة	(91,041)	(67,829)
التغير في القيمة العادلة	38,698	(23,212)
في نهاية السنة	(52,343)	(91,041)
الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر/ المتاحة للبيع:		
في بداية السنة	23,535	(13,912)
التغير في القيمة العادلة	(17,387)	37,447
في نهاية السنة	6,148	23,535
منافع الموظفين طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 19		
في بداية السنة	(1,834)	(795)
التغير في القيمة العادلة	(414)	(1,039)
في نهاية السنة	(2,248)	(1,834)
إجمالي احتياطي القيمة العادلة	(48,443)	(69,340)

21. دخل ومصاريف الفوائد

	2021	2020
دخل الفوائد على:		
استثمارات في أوراق مالية:	19,150	22,927
قروض وسلف	5,564	8,981
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	3,092	5,162
	27,806	37,070

	2021	2020
مصاريف الفوائد على:		
ودائع للبنوك والمؤسسات المالية	1,375	4,251
ودائع لغير البنوك	243	816
	1,618	5,067

22. صافي الأتعاب والعمولات

	2021	2020
قروض	216	311
تمويل تجاري	1	-
معاملات بنكية إسلامية	1,103	315
أخرى	(7)	(6)
صافي الأتعاب والعمولات	1,313	620

23. صافي ربح (خسارة) الأوراق المالية

	2021	2020
أدوات حقوق ملكية	4,279	1,124
سندات دين	4,593	1,146
وحدة صناديق ائتمانية	(2,157)	(5,361)
الإجمالي	6,715	(3,091)

24. الإيرادات الأخرى، صافي

	2021	2020
مكافآت وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة	459	412
إلغاء ترتيب إيجار	-	237
بيع مشروع تم شطبه سابقًا	144	168
قروض مستردة تم شطبها سابقًا	3,035	62
أخرى	401	(39)
الإجمالي	4,039	840

25. المصاريف العمومية والإدارية

	2021	2020
رواتب وما في حكمها	12,392	11,612
أتعاب مهنية واستشارية	1,272	1,215
مصاريف مجلس الإدارة	529	360
أخرى	4,450	3,976
الإجمالي	18,643	17,163

26. عكس قيد المخصصات، صافي

	2021	2020
أوراق مالية، مستردة	34	(1,251)
قروض وسلف مستردة تم عكس قيدها، صافي (إيضاح 8)	749	8,566
أخرى	79	163
الإجمالي	862	7,478

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

27. عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول على المدى المتوسط. في حالة الأدوات قصيرة الأجل، استلمت الشركة التسوية عند استحقاق هذه الأدوات. وبناءً على المعلومات المتوفرة كما بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما في ذلك المساهمات في الأسهم).

28. الأحداث الهامة

تم تحديد سلالة جديدة من فيروس كورونا (كوفيد19-) لأول مرة في نهاية ديسمبر 2019، وتم الإعلان عنه لاحقًا في مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية كجائحة. لا يزال فيروس كورونا ينتشر في جميع المناطق تقريبًا حول العالم بما في ذلك المملكة العربية السعودية والبحرين، مما أدى إلى قيود على السفر وحظر التجول في المدن، مما أدى إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وإغلاق العديد من القطاعات على المستويين العالمي والمحلي.

إن مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على أعمال الشركة وعملياتها ونتائجها المالية غير مؤكد ويتوقف على العديد من العوامل والتطورات المستقبلية، والتي قد لا تتمكن الشركة من تقديرها بشكل موثوق خلال الفترة الحالية. تشمل هذه العوامل معدل انتقال الفيروس، ومدة التفشي، والإجراءات الاحترازية التي قد تتخذها السلطات الحكومية للحد من انتشار الوباء، وتأثير تلك الإجراءات على النشاط الاقتصادي، وأثر ذلك على الأعمال الخاصة بالعملاء والشركاء في الشركة وغيرها من العوامل.

وحتى الآن وكما بتاريخ إعداد القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لم تتأثر عمليات الشركة تأثرًا كبيرًا بتفشي كوفيد19-. وسوف تستمر الشركة في تقييم طبيعة ومدى تأثير الفيروس على أعمالها ونتائجها المالية.

29. الأحداث اللاحقة

في نهاية شهر فبراير 2022، شهدت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا تطورات أدت إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عقوبات على روسيا وشملت العقوبات أفراداً وشركات روسية.

قد يكون تأثير هذه الأحداث اللاحقة ذا أبعاد متعددة، إلا أن الشركة مُلتزمة بتطبيق جميع العقوبات الدولية والإقليمية والامتثال لجميع قواعد الالتزام. ولدى الشركة انكشاف مباشر ولكن بشكلٍ محدود على الاستثمار في الديون في روسيا، وقد يتأثر بالتطورات الأخيرة أو المحتملة مستقبلاً. ومن المتوقع أن يكون مدى تأثير ذلك على الشركة وأعمالها ونتائجها المالية محدود وغير جوهري. كما أنه من المحتمل أن يكون للتطورات الأخيرة تأثير على تطورات الاقتصاد الكلي العالمي، حيث ستؤثر التدابير المتخذة بشكل مباشر على التجارة العالمية والأعمال اللوجستية، وبالتالي على النمو الاقتصادي في هذه المرحلة. ومن الصعب للغاية توقع تأثير ذلك على الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

ترى الإدارة أنه لا توجد أحداث لاحقة هامة أخرى غير ما ذكر أعلاه والتي من شأنها أن يكون لها أثر جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

30. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 23 شعبان 1443هـ (الموافق 26 مارس 2022).

اتصل بنا

المركز الرئيسي:

الشركة العربية للاستثمار ش. م. م.

ص. ب. 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون: 0601 476 11 966+

فاكس: 0514 476 11 966+

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة):

الشركة العربية للاستثمار – فرع البحرين

ص. ب. 5559

المنامة

مملكة البحرين

تلفون: 17588945 973+

فاكس: 17588983 973+

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.